

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠٣

الأربعاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد غوبتا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) (S/2021/583)

21-16493 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) (S/2021/583)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة، السيد راميش راجاسينغام، وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة شيرين إبراهيم، المديرة القطرية منظمة كير، تركيا.

وسيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/583، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، دولة السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بهذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على الحالة الإنسانية في سورية. وتقريري الأخير (S/2021/583) معروض الآن على مجلس الأمن، وسيطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأعضاء بالتفصيل. سأركز ملاحظاتي على القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن قريبا.

بالنسبة للعديد من سكان سورية، فإن الوضع اليوم أسوأ من أي وقت منذ بدء النزاع. يحتاج ١٣,٤ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، و ١٢,٤ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٠ في المائة منذ عام ٢٠١١. فقد اختفت فرص العمل، وارتفعت الأسعار ارتفاعا هائلا، وهناك ندرة في السلع. الناس تتكيف عن طريق تقليل حجم وجباتها أو الاستغناء عنها بالكلية. وتتفاقم الأزمة الاقتصادية الآن بسبب الجفاف. العجز المائي في حوض نهر الفرات هو الأسوأ في ذاكرتنا. وإذا انخفض منسوب المياه عن ذلك، سيتوقف سدا تشرين والطبقة عن توليد الكهرباء.

وتنتشر جائحة مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد، حيث يفرض ارتفاع معدلات انتقال العدوى ضغوطا على نظام الرعاية الصحية الهش أصلا. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار صامد إلى حد كبير، إلا أن هناك انتهاكات مستمرة، بما في ذلك الهجوم المروع على مستشفى الشفاء في وقت سابق من هذا الشهر. إن استراتيجيات الشعب السوري للتكيف وصلت إلى مداها.

إن عملية الأمم المتحدة الإنسانية في سورية هي اليوم الأكبر من نوعها في العالم. ويسعى النداء الأخير الذي وجهناه إلى الحصول على ٤,٢ بليون دولار لتخفيف محنة البلد. ومطلوب مبلغ آخر قدره ٥,٨ بليون دولار لدعم اللاجئين في المنطقة. وحتى اليوم، سجلنا جمع مبلغ ٦٣٦ مليون دولار لخطة الاستجابة لسورية و ٦٠٠ مليون دولار فقط للاستجابة الإقليمية. وهذا جزء صغير مما هو مطلوب. وأناشد المانحين زيادة المساعدة المنقذة للحياة والمعونة للمساعدة في بناء القدرة على الصمود لمواجهة هذه التحديات الهائلة.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة شديدة الحدة في الجزء الشمالي الغربي من البلد، حيث الحالة هي الأسوأ. أكثر من ٧٠ في المائة من سكان المنطقة في عوز، وجميعهم تقريبا بحاجة شديدة إلى

المساعدة الإنسانية الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وقد نزح حوالي ٢,٧ مليون شخص. ومن الضروري للغاية الحفاظ على مستوى دعمنا وزيادة مستواه.

وعلى الرغم من استجابة الأمم المتحدة الواسعة النطاق في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة، هناك حاجة إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولهذا السبب لم أبرح أعرب بوضوح عن مدى أهمية الحفاظ على إمكانية الوصول وتوسيع نطاقها، بما في ذلك العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ونحن في حوار مع تركيا والجماعات التي تسيطر على المنطقة، ولدي آمال قوية في أن يتسنى قريبا بدء عمليات عبر خطوط التماس، ولكن يجب أن ندرك أنه لا يمكنها أبدا أن تحل محل المساعدة عبر الحدود عند المستويات الحالية.

لقد نظمت أول قوافل كبيرة عبر خطوط التماس في سورية عندما كنت المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وأتابع عن كثب العمليات الحالية عبر خطوط التماس في الشمال الشرقي. وحتى مع هذا الجهد المعزز، أصبحت الحالة هناك أكثر صعوبة منذ إغلاق العمليات عبر الحدود في العام الماضي. وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، قمنا بعمليات ضخمة عبر الحدود في الشمال الغربي، مع مرور أكثر من ١ ٠٠٠ شاحنة عبر نقطة عبور واحدة في الشهر. ويرصد أفراد في الميدان بدقة كل خطوة من خطوات التسليم لضمان عدم تحويل مسار المعونة ووصولها إلى المستفيدين المستهدفين بها.

وأناشد أعضاء المجلس بقوة أن يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن السماح بالعمليات عبر الحدود باعتبارها قناة دعم حيوية لمدة سنة أخرى. وسيكون لعدم تمديد إذن المجلس عواقب مدمرة.

إن الشعب السوري في حاجة ماسة، ومن الضروري تعبئة جميع قدراتنا عبر جميع القنوات. ويتعين علينا ألا ننسى أن حل المأساة السورية لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. فيجب على السوريين أن يجتمعوا للاتفاق على مستقبلهم. لقد حان الوقت لإنهاء الكابوس الذي دام عقدا من الزمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): سأركز إحاطتي اليوم، بالإضافة إلى ملاحظات الأمين العام وأحدث تقرير له (S/2021/583)، على خمس نقاط – أولا، الانتشار الحالي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ ثانيا، أثر الأزمة الاقتصادية؛ ثالثا، أزمة المياه؛ رابعا، حماية المدنيين، وخامسا، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة عبر الحدود.

وأود أن أبدأ كوفيد-١٩. إن معدلات انتقال العدوى مرتفعة، ومن المرجح أن التفشي الفعلي يتجاوز السجلات الرسمية. فالنظام الصحي الضعيف أصلا مثقل بالأعباء. وما زالت ترد تقارير عن نقص في المواد والأفراد المدربين. ويجري التطعيم في جميع أنحاء سورية. فقد أرسلت لقاحات من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، في أيار/مايو، عبر جميع الطرائق المتاحة – عبر خطوط التماس إلى شمال شرق سورية وعبر الحدود إلى شمال غرب سورية وداخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وحتى ٢٠ حزيران/يونيه، كان أكثر من ٩٧ ٠٠٠ شخص قد تلقوا الجرعة الأولى في المناطق الحكومية والشمال الشرقي. وتلقى نحو ٢٦ ٠٠٠ شخص جرعة واحدة على الأقل في الشمال الغربي.

وتعطي عمليات التطعيم الحالية الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، للمساعدة على حماية فئة أساسية ظلت الأكثر عرضة للخطر. وكانت الجائحة شديدة بالنسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية. ويزيد كل مرض من استنزاف عدد الأطباء والممرضين المنخفض أصلا بدرجة كبيرة، في وقت يلزم فيه تقديم كل الدعم للتصدي للجائحة. غير أن من المهم عدم التقليل من عبء المرض في سورية. ولا تكفي شحنة كوفاكس إلا حوالي ٠,٥ في المائة من سكان سورية. ومن المتوقع أن يشمل مجموع الشحنات القادمة من مرفق كوفاكس ٢٠ في المائة فقط من جميع

السكان. وكما أشار الأمين العام في الشهر الماضي، هناك حاجة إلى المساواة في الحصول على اللقاحات والاختبارات والأدوية والإمدادات، بما في ذلك الأكسجين، للحد من معدلات انتقال العدوى، لا سيما بين السكان الأكثر ضعفا، إلى جانب استمرار إمكانية الحصول على العلاج والتمويل الإضافي.

وتتعلق نقطتي الثانية بتأثير الأزمة الاقتصادية. إن الحياة اليومية في سورية تنتقل من سيء إلى أسوأ من حيث تكلفة المعيشة. وتترتب على الأزمة الاقتصادية عواقب شديدة على الناس في جميع أنحاء البلد. فهم يواجهون تآكلا في فرص العمل في جميع أنحاء سورية؛ ولا تزال الأسعار عند مستويات قياسية، كما أن السلع والخدمات أصبحت أكثر ندرة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى دعوته قبل أكثر من عام إلى إلغاء الجزاءات التي قد تعيق الحصول على الإمدادات الصحية الأساسية أو الدعم الطبي لمواجهة كوفيد-١٩ أو الغذاء في سورية.

وقد لاحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأشهر الأخيرة زيادة في زواج الأطفال والزواج المبكر في شمال غرب سورية. وقد دفعت الظروف المعيشية البائسة العديد من الأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة جدا. وتتزايد أوجه ضعف الأطفال، ولا سيما الفتيات، زيادة هائلة في ظل هذه الظروف الصعبة.

وفي مايو/أيار، توصلت دراسة استقصائية أجريت على نطاق البلد إلى أن نسبة متزايدة من السكان يواجهون تحديات في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وما زال الحصول على الرعاية الصحية أكثر صعوبة في شمال شرق سورية. وقد أفاد نحو ٣٧ في المائة من الأسر المعيشية التي أجريت معها مقابلات بأنها غير قادرة على شراء الأدوية الضرورية. وكان نقص الموارد المالية السبب الرئيسي، حيث أشار ٨٢ في المائة من المشاركين إلى أن تكلفة الأدوية تفوق طاقتهم. وجاء نقص الأدوية على الرفوف في المرتبة الثانية. فالعلاجات الأساسية بعيدة عن متناول الكثيرين، لا سيما في شمال شرق سورية.

وتتعلق النقطة الثالثة بأزمة المياه في سورية. فكما حذر الأمين العام للتو، تواجه سورية نقصا حادا في المياه، لا سيما في الشمال الشرقي. والعجز المائي في حوض نهر الفرات هو الأسوأ في ذاكرتنا. فسيتوقف سدا تشرين والطبقة عن العمل إذا زاد انخفاض منسوب المياه، مع آثار بعيدة المدى. ويواجه ما يقرب من ٥,٥ ملايين شخص انخفاضا في إمكانية الحصول على مياه الشرب. وقد يفقد ثلاثة ملايين شخص، فضلا عن المستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، إمكانية الحصول على الكهرباء. والعواقب المحتملة على المدى الطويل وخيمة. إنني أحث جميع الأطراف المعنية على إيجاد حل يلبي احتياجات كل من يعتمد في المنطقة على مياه نهر الفرات وروافده.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، فلا يمكن تجنب ملاحظة الآثار المدمرة لعقد من النزاع المسلح. وقد تحققت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في نيسان/أبريل وأيار/مايو، من مقتل ما لا يقل عن ١٥٠ مدنيا وإصابة ١٥٤ مدنيا غيرهم في ١٨٦ حادثا خلال أعمال قتالية. وتشكل النساء والأطفال نسبة كبيرة من هؤلاء الضحايا. وقد شهد شمال غرب سورية زيادة مقلقة في الأعمال القتالية في الشهر الماضي، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتشريد أكثر من ١١ ٠٠٠ مدني.

ويعيش المدنيون في أجزاء كثيرة من سورية في ظل تهديد مستمر، حتى لو كانت الخطوط الأمامية مستقرة نسبيا. إن بقايا النزاع المسلح تتناثر في البلد، وتشكل المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خطرا مستمرا.

وفي خضم الاحتياجات المتزايدة والمصاعب المتفاقمة، كان الهجوم الذي ألحق أضرارا بالغة بمستشفى الشفاء الذي تدعمه الأمم المتحدة في عفرين في ١٢ حزيران/يونيه أكثر إثارة للصدمة. فقد قتل ما لا يقل عن ١٩ مدنيا، من بينهم ثلاثة أطفال، وجرح ٤٠ شخصا، من بينهم طفل معوق. وكان من بين القتلى أربعة من العاملين في المجال الإنساني. وفي المجموع، أصيب كذلك ١١ من العاملين في المستشفى.

ومستشفى الشفاء هو واحد من أكبر المرافق الطبية في شمال سورية. وقد ظل يقدم ما متوسطه ١٥ ٠٠٠ خدمة طبية كل شهر،

قبل الهجوم، بما في ذلك ٢٥٠ عملية جراحية متخصصة. وقد جعل الهجوم المستشفى غير صالح للعمل. وأفيد بأن إحدى القذائف أصابت غرفة الطوارئ. وسقطت أخرى على غرفة الولادة، حيث يولد نحو ٣٥٠ طفلا كل شهر. ودمرت كلتا الوحدتين، وكذلك قسم العيادات الخارجية وغرف الأشعة. وليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها مستشفى الشفاء للهجوم، ولكنه أحدث هجوم في نمط طويل يعرض المرضى والعاملين في المجال الطبي للخطر ويعرض الرعاية الصحية للخطر على المدى الطويل. كما إنه يثير قلقا شديدا بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر توجيه الهجمات إلى المرافق الطبية، ويطلب من الأطراف اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد ممكن.

وعلى غرار العديد من المرافق الصحية الأخرى، بما في ذلك مستشفى الأتارب الجراحي، الذي ضرب في ٢١ آذار/مارس، كان موقع المستشفى معروفا جيدا لجميع الأطراف. وكما أكد الأمين العام، وكما يقتضي القانون الدولي الإنساني، يجب التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة ومحاكمة الجناة، حسب الاقتضاء. يجب أن تكون هناك مساءلة عن جرائم الحرب في سورية.

وتتعلق النقطة الخامسة بوصول المساعدات الإنسانية. ينتهي الإذن الذي منحه مجلس الأمن بعملية الأمم المتحدة عبر الحدود في سورية في ١٠ تموز/يوليه - أي بعد ١٧ يوما فقط من الآن. وفي الوقت الذي يتداول فيه مجلس الأمن، ستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل، كما ظلوا يفعلون منذ عام ٢٠١٤، عندما أذن مجلس الأمن لأول مرة بالعملية الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. وستواصل مئات الشاحنات إيصال المساعدة إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية بأي سبيل آخر. وسيستمر تقديم الخدمات المنقذة للحياة، مثل التطعيمات. وسيواصل موظفو المساعدة الإنسانية المساعدة في إدارة مخيمات النساء والأطفال الذين ليس لهم مكان يلجأون إليه.

وستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها أيضا رصد برامجها لضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين. وتظل عملية الأمم المتحدة عبر الحدود واحدة من أكثر عمليات المعونة خضوعا للتدقيق والمراقبة في العالم. ومن شأن عدم تمديد الإذن أن يسفر عن عواقب وخيمة. ومن شأن ذلك أن يعطل المساعدات المنقذة للحياة لـ ٣,٤ ملايين شخص محتاج في جميع أنحاء الشمال الغربي، الملايين منهم من بين الفئات الأكثر ضعفا في سورية.

وقد حذرت مجموعة من ٤٢ منظمة غير حكومية من مثل هذا السيناريو، الأسبوع الماضي. وتقدر المنظمات غير الحكومية أن لديها القدرة على تلبية احتياجات ٣٠٠ ٠٠٠ شخص فقط، مما يترك أكثر من مليون شخص بدون مساعدات غذائية. ومع احتياج ٩٠ في المائة من الناس إلى المساعدة من أجل بقائهم على قيد الحياة، فإنهم سيواجهون وضعا كارثيا حقا. وببساطة، لا بديل عن العملية العابرة للحدود.

ولا تدخر الأمم المتحدة وشركاؤها جهدا للوصول إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء شمال غرب سورية، باستخدام جميع الوسائل الممكنة. فالاحتياجات ببساطة أكبر من أن لا نستنفد جميع الخيارات. ويشمل ذلك محاولة الوصول إلى المحتاجين عبر الخطوط الأمامية، من داخل سورية. وتتواصل المشاورات مع الأطراف المعنية للقيام بهذه العمليات في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لم تتمكن أي بعثة من هذا القبيل من المضي قدما.

والقيام بعملية عبر الخطوط قد يعزز بصورة حيوية شريان الحياة العابر للحدود، ولكنها لن تحل محله بأي حال من الأحوال. والقوافل العابرة للحدود، ولو نُشرت بانتظام، لا تستطيع تكرار حجم ونطاق العمليات العابرة للحدود. ويمكن للعمليات عبر الخطوط أن تكمل عملية عابرة للحدود ممولة تمويلا جيدا إلى شمال غرب سورية، ولكن لا يمكنها أن تحل محلها.

عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات المنقذة للحياة للمحتاجين في جميع أنحاء سورية، ينبغي أن تُفتح جميع القنوات وأن تبقى مفتوحة، وإلا فإن المخاطر ستكون ببساطة كبيرة جدا. وحتى في ظل الاستجابة المكثفة من الأمم المتحدة في سورية، ينبغي زيادة مكانية

وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، بزيادة المعابر والأموال، يمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد لمساعدة العدد المتزايد من المحتاجين في سورية. ولا تزال هذه الإمكانية قائمة، سواء بالنسبة للشمال الغربي أو الشمال الشرقي.

وأكرر دعوة الأمين العام إلى مجلس الأمن للمساعدة في كفالة إتاحة الفرصة للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لمساعدة المحتاجين بتمديد فترة الإذن بعبور الحدود لمدة ١٢ شهرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إبراهيم.

السيدة إبراهيم (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم باسم منظمتي، منظمة "كير" الدولية، وتضامنا مع المجتمع الإنساني العامل في سورية. تعمل منظمة "كير" في سورية منذ عام ٢٠١٣. أقود عمل منظمة "كير" في تركيا وعبر الحدود في شمال غرب سورية، حيث يقوم شركاء بارعون من المنظمات غير الحكومية بإيصال المساعدات إلى السوريين المحتاجين.

إن الحالة الإنسانية في سورية مزرية. تخيلوا العيش في بلد يعيش فيه حوالي ٩٠ في المائة من مواطنيكم تحت خط الفقر وارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية الأساسية ٢٩ ضعفا منذ بداية الأزمة. كيف يمكنكم أن تفكروا في المستقبل في مكان قد تتوقف فيه سلال الغذاء لبرنامج الأغذية العالمي التي تعتمدون عليها لإطعام عائلتكم؟ وسيكون هذا التوقف هو الواقع الذي لا يمكن تصوره بالنسبة لأكثر من مليون سوري في الشمال الغربي في أيلول/سبتمبر إذا لم يسمح للأمم المتحدة بمواصلة عملياتها عبر الحدود.

ورسالتي الرئيسية إلى مجلس الأمن بسيطة: الآن ليس هو الوقت المناسب لتقليص حجم العملية الإنسانية العابرة للحدود. لقد تزايدت الاحتياجات في الميدان أكثر من أي وقت مضى، وستستمر في الازدياد نظرا للأزمة المالية في لبنان المجاور والموجة الجديدة من الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء شمالي سورية وتدهور الحالة الغذائية وأزمة المياه التي تلوح في الأفق في الشمال الشرقي.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، وجهت منظمة "كير" الدولية و ٢٧ مديرا آخرين للشؤون الإنسانية رسالة مفتوحة إلى المجلس يطلبون فيها توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية. ويتطلب مستوى الأزمة تجديد الإذن بعبور المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية عبر معبري باب الهوى وباب السلام لمدة لا تقل عن ١٢ شهرا. كما يتطلب إعادة فتح معبر اليعربية في الشمال الشرقي لفترة مماثلة، إذ أن الاحتياجات هناك ازدادت بنسبة ٣٨ في المائة منذ إغلاق المعبر في العام الماضي.

إن حجم العملية الإنسانية العابرة للحدود ونطاقها من بين أكثر العمليات الإنسانية تعقيدا في العالم، إن لم تكن أشدها تعقيدا على الإطلاق. ولا يمكن أن تكررها المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من وجودنا وخبرتنا، لا يمكننا تنفيذ حجم المشتريات والنقل والتخزين والتنسيق والتمويل اللازم لمواصلة تلك العملية الإنسانية الحيوية. وببساطة، لا يوجد بديل لقدرة الأمم المتحدة على تنفيذ العمليات عبر الحدود – ليس الآن، ولا بعد ستة أو ١٢ شهرا.

وكان منسق الإغاثة في حالات الطوارئ واضحا في الإحاطات المتتالية التي قدمها إلى المجلس عندما أكد أن الطرائق العابرة للحدود ليست بديلا قابلا للتطبيق للعمليات العابرة للحدود. وكما يعلم الأعضاء، لم تصل أي قافلة عابرة للحدود إلى شمال غرب سورية، حيث يعتمد ٢,٥ مليون سوري على المساعدات. وفي الشمال الشرقي، لا تزال العمليات عبر الحدود غير كافية على نحو مؤسف، حيث يعاني نحو ٧٠ في المائة من السكان من مستويات شديدة أو كارثية من الاحتياجات. وفي الأسبوع الماضي، أصدر رؤساء سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة بيانا مشتركا يحمل رسالة لا لبس فيها: إنهم مقتنعون بأن القوافل العابرة للحدود ولو نُشرت بانتظام في الشمال الغربي، فإنها لا تستطيع تكرار حجم العملية عبر الحدود ونطاقها. وببساطة، لا يوجد بديل.

وقد حان الوقت لكي يتذكر المجلس مشورة الأمين العام بعد إغلاق معبر اليعربية، عندما قال إنه إذا لم تتخذ خطوات كافية لضمان إيصال المساعدات عبر الحدود بصورة فعالة، فسيتعين على مجلس الأمن أن يأذن للأمم المتحدة باستخدام معابر إضافية. وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية من قبل المجلس أصبح الآن ملحا، نظرا للارتفاع الحاد في حالات كوفيد-١٩ في شمالي سورية. ويجب علينا أن نضمن عدم وقف حملة التطعيم الناشئة لمكافحة كوفيد-١٩، الذي لن يقوض الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء الجائحة فحسب، بل يتناقض أيضا مع قرار المجلس نفسه ٢٥٦٥ (٢٠٢١) لتيسير الحصول العادل والميسور التكلفة على لقاحات كوفيد-١٩ في النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

وفي الختام، أود أن أبرز الأبعاد الجنسانية للأزمات المتعددة التي يواجهها السوريون، والتي ينبغي أن تسترشد بها مداولات المجلس بشأن سورية. في وقت سابق من هذا العام، نشرت منظمة "كير" تقريرا بعنوان "إذا لم نعمل، فإننا لا نأكل". إن هذا الاقتباس يجسد قصة العديد من النساء السوريات، المثقلات بالفعل بأوجه عدم المساواة السائدة بين الجنسين والمضطرات إلى القيام بأدوار إضافية ليصبحن مُعيلات وربات الأسر المعيشية. كما أنه يدل على قوتهن وصمودهن بعد عقد من النزاع. النساء السوريات لا يردن الصدقات. إنهن يردن التمتع بحقوقهن في العيش بكرامة.

لكنها، مقارنة بالرجال، تكافح من أجل العثور على عمل وأجر عادل. وكثيرا ما تلجأ إلى آليات التكيف البائسة للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك إرسال أطفالها إلى العمل وإخراجهم من المدرسة وشراء المواد الأساسية بالائتمان وتخطي الوجبات وتزويج بناتها للتقليل من عدد مَن عليها إطعامهم. ومن غير المستغرب أن يؤثر سوء تغذية الأمهات على ثلث الأمهات السوريات. والصحة العقلية للمرأة جانب آخر من الجوانب الخطيرة الأخرى لهذه الحالة. وتجبر المراهقات على بلوغ سن الرشد والأمومة في وقت مبكر جدا. وهن ضحايا الأزمة المنسيات حقا، إذ يواجهن مجموعة من المسائل المتعلقة بالحماية.

ويجب ألا يحكم على سورية بكارثة إنسانية أعمق مما نشهده اليوم. ويتمتع المجلس بسلطة اتخاذ خطوات عملية قد تساعد السوريين على طي الصفحة. ونحن على ثقة بأن قراره سيستند إلى الاحتياجات في الميدان وأنه سيقف إلى جانب الشعب السوري في هذه الساعة التي تتسم باشتداد الاحتياجات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة إبراهيم على إحاطتها .

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري، أي النرويج وأيرلندا.

ونود أن نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام؛ والمديرة القطرية لمنظمة "كير"، تركيا، السيدة شيرين إبراهيم، على الإحاطات التي استمعنا إليها للتو.

لقد شهدنا هذا العام ١٠ سنوات من النزاع في سورية – نزاع تسبب في معاناة هائلة للشعب السوري وأوجد أزمة إنسانية عميقة لا تزال تزداد سوءا. والحقائق صارخة وصادمة. ففي الوقت الحاضر، هناك ١٣,٤ مليون شخص في سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية – أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن العام الماضي.

ولا يزال الشعب السوري يتحمل وطأة النزاع المتواصل. وندين الهجمات التي وقعت في ١٢ حزيران/يونيه على مستشفى الشفاء في مدينة عفرين، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال الرعاية الصحية. ونؤكد مرة أخرى على التزام جميع أطراف النزاع باحترام القانون الدولي الإنساني.

ويبرز تأثير انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات أيضا الضعف المستمر في الشمال الشرقي، حيث انقطع الري الحيوي للمحاصيل وإمدادات الكهرباء الأساسية للمستشفيات.

وفي ١٠ تموز/يوليه، تنتهي صلاحية آلية إيصال المعونة الإنسانية التي جددها القرار ٢٥٣٣ (٢٠٢٠). وفي الأسبوعين القادمين، ستعمل أيرلندا والنرويج، بوصفهما من أصحاب القلم، مع جميع أعضاء مجلس الأمن من أجل تجديد ذلك القرار الإنساني. يجب أن نظهر دعمنا القوي والموحد لأضعف الناس في سوريا.

وأود أن أتكلم بوضوح. فبعد ١٠ سنوات من الصراع والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في عام ٢٠٢١، أصبح الوصول عبر الحدود ضروريا اليوم كما كان في أي وقت مضى. والواقع أن الحالة على أرض الواقع قد تفاقمت منذ تموز/يوليه الماضي، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٥٥٣ (٢٠٢٠). وهناك ٢,٤ مليون شخص إضافي في سوريا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وقد ارتفع مؤشر انعدام الأمن الغذائي بنسبة ٥٠ في المائة – واسمحوا لي أن أكرر، ٥٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) قد فرض ضغوطا هائلة على ما كان بالفعل نظاما صحيا هشا للغاية. عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات المنقذة للحياة للمحتاجين في جميع أنحاء سوريا، نحتاج إلى استخدام جميع القنوات، سواء عبر الخطوط أو عبر الحدود.

وكما أوضحنا خلال الأشهر الستة الماضية، فإن نهج أيرلندا والنرويج بوصفهما شريكين في وضع مسودة هذا القرار لا يسترشد إلا بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري والمعاناة التي يكابدها. فاحتياجاته هي شاغلنا الأساسي.

وفي الشمال الغربي، زاد عدد المحتاجين بأكثر من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١. وفي كل شتاء، تتسبب درجات الحرارة التي تتدنى إلى حد التجمد والفيضانات في المزيد من المصاعب لـ ١,٦ مليون شخص الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية.

وفي الشمال الشرقي، لا تزال الاحتياجات الإنسانية مرتفعة أيضا، وقد ساءت الحالة منذ إغلاق معبر اليعربية. وفي حين تم توسيع نطاق عمليات التسليم عبر الخطوط إلى تلك المنطقة، فإنها لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وكما يؤكد أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/583)، واصلت المنظمات الإنسانية في الشمال الشرقي الإبلاغ عن محدودية قدرات مرافق الرعاية الصحية واقتراب مخزون إمداداتها الطبية من النفاد، بما في ذلك الأدوية البالغة الأهمية مثل الأنسولين وأدوية معالجة أمراض القلب والأوعية الدموية ومضادات الجراثيم. وبالمزيد من المعابر والمزيد من الأموال، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المزيد لمساعدة العدد المتزايد من المحتاجين.

لقد تشاورنا على نطاق واسع مع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع المدني، واستمعنا بالفعل باهتمام إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة التي تقدم الاستجابة الإنسانية في سوريا. كانت الرسالة واضحة جداً. فمن شأن عدم تجديد الإذن عبر الحدود أن يوقف إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، مما يزيد من معاناة المدنيين في شمال غرب سوريا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في عقد من الصراع.

وبدون التجديد، سيتعطل إطلاق لقاح كوفيد-١٩ في الشمال الغربي بشدة. وسيكون للإغلاق أثر ضار على الصحة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والحماية وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على دعم الأمم المتحدة في اللوجستيات والتمويل والمشتريات. وببساطة، فإن عدم التجديد من شأنه أن يتسبب في كارثة إنسانية في شمال غرب سوريا.

ويجب تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين، باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال العمليات عبر الخطوط. ومع ذلك، حتى وإن تم نشرها بانتظام، فإننا نعلم أن القوافل العابرة للخطوط في الشمال الغربي لا يمكن أن تقترب من مضاهاة حجم ونطاق العمليات عبر الحدود. وتجدر الإشارة هنا

إلى الدور الحاسم لآلية الأمم المتحدة للرصد في ضمان أن تكون العملية العابرة للحدود في الشمال الغربي واحدة من أكثر عمليات المعونة التي تخضع للتدقيق والمراقبة في العالم، مما يكفل الطابع الإنساني لجميع الشحنات في الشمال الغربي.

وهذا يقودنا إلى دور ومسؤولية أعضاء مجلس الأمن لضمان إتاحة جميع القنوات لإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في سوريا وإبقاءها متاحة. وفي الأيام المقبلة، ستعمم أيرلندا والنرويج، باعتبارهما شريكتين في الصياغة، على أعضاء المجلس مشروع قرار يجدد ويوسع آلية إيصال المعونة الإنسانية استجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة. وسيظل نهجنا، كشريكين في الصياغة، مستنيرا بكلمات الأمين العام بأن استجابة واسعة النطاق عبر الحدود لمدة ١٢ شهرا إضافية لا تزال ضرورية لإنقاذ الأرواح. وسنظل على اتصال وثيق مع جميع أعضاء المجلس في الأسابيع المقبلة لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

السيد الأدب (تونس): أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على مداخلته وعلى تقريره الأخير عن الحالة الإنسانية في سوريا (S/2021/583). وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بالنيابة، راميش راجاسينغام، وممثلة المجتمع المدني، السيدة شيرين إبراهيم علاء، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأحيي دور الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، الحيوي والنبيل، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية. كما أرحب بمشاركة ممثلي سوريا وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

تجدد تونس التأكيد على موقفها الثابت أنه لا بديل مستدام عن تسوية سياسية وفق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع العمل على التسريع فيها من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية للأشقاء السوريين ووضع سوريا بشكل دائم على طريق الأمن والسلم والتنمية. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري الاستمرار في توسيع نطاق المساعدات الإنسانية والطبية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة ومعالجة المخاطر ومكامن الضعف والهشاشة المتفاقمة لدى السوريين جراء عشرية من الأزمة وفي سياق طغى عليه العنف والإرهاب، وأخيرا جائحة كوفيد-١٩.

وكما لمسنا من خلال إحاطات اليوم، فإننا حاليا بصدد تدهور مستمر لمؤشرات ومظاهر الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت وتعددت وترابطت عواملها ومحركاتها بشكل جعلها ذات طابع مركب وأشد وطأة، ولا سيما على الأطفال والنساء والنازحين.

ويساورنا بالغ القلق بشأن تدهور مختلف الجوانب المعيشية لدى ملايين السوريين، والتي طالت الغذاء والدواء والمحروقات والبنية التحتية الحيوية والمواد الأساسية، مع وصولها إلى مستويات أضحى معها من الصعب تأمين سبل العيش الكريم. كما أن استمرار اختلال الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، بفعل الطبيعة وبفعل الإنسان، من شأنه أن تكون له تداعيات حادة وطويلة المدى على الأمن الغذائي والرعاية الصحية وسبل العيش.

وفي ظل التزايد الباعث على الانشغال لمنسوب الانتهاكات والانفلات الأمني في الفترة الأخيرة، فإن تونس إذ تجدد التأكيد على أهمية وقف إطلاق النار الشامل والمستدام في سوريا، استجابة لنداء الأمين العام، فإنها تهيب بكافة الأطراف الالتزام بمقتضيات القانون الدولي الإنساني والعمل على حماية المدنيين والمنشآت المدنية والطبية والعاملين في الحقل الطبي والإنساني. كما تؤكد على ضرورة مكافحة التنظيمات الإرهابية التي كثفت في الفترة الأخيرة عملياتها واستهدافها للأمن والاستقرار في سوريا.

ونؤكد مجددا على ضرورة تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية والطبية القائمة على القواعد والمبادئ وإيصال المساعدات السريع وغير المعرقل إلى محتاجيها دون غيرهم وأينما وجدوا في سوريا، وذلك باستخدام كافة الطرق المتاحة، بما في ذلك عبر خطوط التماس وعبر الحدود، وفي ظل احترام مقتضيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونرحب بتطور نسق وصول وتوزيع اللقاحات ضد فيروس كورونا في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك شمال شرقي وشمال غربي سورية.

ونحث على دفع عملية التوزيع للقاحات في كافة أرجاء سورية بشكل سريع ومنصف بما يسهم في إنقاذ الأرواح وتعزيز جهود التعافي.

وتتطلع تونس إلى حل تفاوضي وتوافقي في الأيام القليلة القادمة يسهم في تسديد نظام المساعدات عبر الحدود إلى سورية مع التأكيد أيضا في هذا الإطار على أهمية زيادة تفعيل المساعدات عبر خطوط التماس بشكل يكرس إرادة جماعية للمجلس لإيجاد الحلول اللازمة وتغليب الضرورات الإنسانية على الاعتبارات السياسية بما يلبي الاحتياجات والخدمات الأساسية للسوريين ويسهم في التصدي الفعال لجائحة كوفيد-١٩ ويكفل تمويلا مستداما، واستجابة إنسانية قابلة للتنبؤ من المانحين والأمم المتحدة والمنظمات المحلية.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر كينيا الأمين العام على ملاحظاته والتزامه تجاه الشعب السوري. كما أشكر وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغام، والمديرة القطرية لمنظمة كير في تركيا، شيرين إبراهيم، على إحاطتيهما. نود أيضا أن نرحب بممثلي إيران وسورية وتركيا.

ومع اقترابنا من انتهاء فترة الإذن لباب الهوى باعتباره المعبر الحدودي الوحيد للمساعدات الإنسانية بموجب القرار ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، لا نبالغ مهما أبرزنا الحاجة الملحة إلى توافق الآراء لكفالة استمرار وصول المساعدات إلى ملايين المواطنين السوريين المحتاجين. وتقف كينيا إلى جانب أفراد الشعب السوري وتؤكد على ضرورة أن يستند قرار المجلس أساسا إلى احتياجاتهم والجوانب العملية لكفالة تلبية تلك الاحتياجات.

وكما سمعنا من الأمين العام، فإن الحالة الإنسانية في سورية أسوأ الآن من أي وقت مضى. وفي ظل هذه الخلفية، فإن كينيا مقتنعة بضرورة تعايش الآليات العابرة للحدود وعبر خطوط التماس، بل وتكميل بعضها بعضا، بغية كفالة استمرار تقديم المعونة الإنسانية القائمة على المبادئ، بما في ذلك إيصال لقاحات مرض فيروس كورونا إلى الملايين من المحتاجين، ولا سيما في الجزأين الشمالي الغربي والشمالي الشرقي من سورية. ونشجع الحكومة السورية على مواصلة تكثيف عمليات إيصال المعونة عبر خطوط التماس، لا سيما في المنطقة الشمالية الغربية من سورية.

وتشعر كينيا بقلق بالغ إزاء انعدام الأمن المتزايد في جميع أنحاء سورية. إننا نشعر بالانزعاج إزاء الهجمات المتكررة بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وعمليات الاغتيال والغارات الجوية التي أدت إلى وقوع قتلى، بما في ذلك بين النساء والأطفال. ونجد تلك الهجمات مقلقة جدا. وندين الهجمات الطائشة، بما فيها أحدث هجوم صاروخي في عفرين على مستشفى الشفاء الذي أسفر عن مقتل ١٩ شخصا. كما ندين انتهاك البنية التحتية المدنية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس، وخاصة خلال هذه الجائحة حيث تتزايد الحاجة إلى الرعاية الطبية.

ونكرر التأكيد على ضرورة احترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ومن الأهمية بمكان بنفس القدر أن يتم التحقيق الكامل مع جميع المسؤولين عن هذه الهجمات الشنيعة ومحاسبتهم.

وينبغي معالجة انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات ومحطة مياه العلوك. وإذا استمرت هذه الحالة دون رادع، فإنها قد تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ونقص مياه الشرب وفقدان الكهرباء، من بين أمور أخرى، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية.

وتلاحظ كينيا أن التدابير القسرية الانفرادية تضر بالاقتصاد السوري وتقوض جهود الحكومة لتوفير الدعم للفئات الضعيفة في المجتمع. وندعو إلى رفع تلك التدابير.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على ضرورة أن يستنير قرار المجلس بشأن الحالة الإنسانية، بما في ذلك مسألة الآليات العابرة للحدود وعبر خطوط التماس، بضخامة الاحتياجات والتحديات التي تواجه إمكانية الوصول. فالمسألة حساسة جدا وحرجة للغاية حيث لا يمكن تسييسها.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الحل الوحيد للنزاع في سورية هو عملية سياسية ينبغي أن تكون شاملة للجميع ويقودها السوريون

ويمتلكون زمامها. وستواصل كينيا دعم هذه العملية، مدركة تماما أن التوصل إلى حل سياسي سيؤدي إلى تحسن كبير في الحالة الإنسانية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. أرحب أيضا بالجهود التي تبذلها منظمة كير في تركيا، كما عرضتها السيدة إبراهيم.

وتدين فرنسا القصف الذي تعرضت له مدينة عفرين ومستشفى الشفاء في ١٢ حزيران/يونيه، مما أسفر عن سقوط عدد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم عاملون في القطاع الطبي. ومرة أخرى، نشهد جريمة حرب؛ ويجب تسليط كل الضوء الممكن على هذه المسألة، ولا بد من تحقيق العدالة.

إن الأعمال العدائية مستمرة في سورية، كما نرى من الهجمات التي ينفذها النظام بانتظام ضد إدلب. ويجب بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى وقف عام لإطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة، فضلا عن هدنة إنسانية، وفقا للقرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وكذلك النداء الذي وجهه الأمين العام.

ويظل احترام القانون الدولي الإنساني أمرا ملزما للجميع. وتظل حماية المدنيين أولوية مطلقة. لقد زادت الاحتياجات الإنسانية والطبية بنسبة ٢٠ في المائة في البلد خلال العام الماضي وبنسبة ٣٨ في المائة في المنطقة الشمالية الشرقية منه. ويواجه أكثر من نصف السكان السوريين انعداما في الأمن الغذائي. وهناك نقص في المياه في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وقد تكون المياه قليلة في سائر أنحاء البلد. كما أن الأزمة الاقتصادية، الناجمة عن الفساد والإدارة الكارثية، تفسر الحالة.

فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى زيادة حادة في الحاجة إلى المعونة الطبية. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل. ولم تكن الآلية الإنسانية العابرة للحدود في يوم من الأيام ضرورية إلى هذا الحد، في الجزء الشمالي الغربي أو الشمالي الشرقي من البلد. إن المعونة عبر خطوط التماس من دمشق بعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات الحالية، وعلى أي حال لا يمكن أن تحل محل المعونة عبر الحدود.

وكما أوضح تقرير الأمين العام (S/2021/583)، فإن النظام لا يمنح الإذن سوى لنصف الطلبات التي تقدمها الأمم المتحدة. وستكون هناك حاجة إلى الآلية العابرة للحدود ما دامت المساعدة الإنسانية لا تصل إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء الإقليم، على أساس تقييم موضوعي للاحتياجات. ومع ذلك، يواصل النظام السوري تسييس المساعدات واحتجاز الشعب السوري كرهينة والتدخل في عمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولذلك، فإن تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا على الأقل أمر ضروري للغاية، كما طلب الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني.

ولذلك، أدعو جميع أعضاء المجلس إلى إظهار الوحدة والمسؤولية واتخاذ القرارات على أساس اعتبارات إنسانية فقط. وعلينا واجب أخلاقي: إنقاذ الأرواح، ومواجهة خطر المجاعة، وتيسير حملات التطعيم ضد كوفيد-١٩. وينبغي أن يقودنا ذلك إلى الإذن باستخدام نقاط العبور الثلاث: باب الهوى وباب السلام، في الجزء الشمالي الغربي، واليعربية، في الجزء الشمالي الشرقي.

وختاما، لا يمكن وضع حد لهذه المأساة الإنسانية وكفالة الاستقرار الدائم في جميع أنحاء البلد إلا بالتوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأولويتنا اليوم هي معالجة الحالة العاجلة وتلبية الاحتياجات الإنسانية. ونساهم في ذلك في جميع أنحاء البلد. وأذكر بأن ٩٢ في المائة من التمويل الإنساني المتعهد به لعام ٢٠٢١ يأتي من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان والنرويج. ولن تمول فرنسا والاتحاد الأوروبي إعادة الإعمار في سورية إلى أن تبدأ على نحو وطيد عملية سياسية ذات مصداقية.

وأخيراً، يعرف الحاضرون مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع، وهي لم تتغير. إن استخدام مسألة الجزاءات لإخفاء المسؤولية الطاغية للنظام لا يخدع أحداً.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام، فخامة السيد أنطونيو غوتيريش، ووكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد راميش راجاسينغام، والسيدة شيرين إبراهيم على إحاطاتهم.

بعد ١٠ سنوات من الحرب، لا يزال الحل السياسي للنزاع السوري غائباً، ويواصل الشعب السوري دفع الثمن الأعلى بمعاناته التي لا توصف. ويتعمق يأسه أكثر بسبب التدهور الاجتماعي والاقتصادي الشديد، الذي عجل بنقص السلع الأساسية والافتقار الحاد للأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، كان لاستمرار تطبيق التدابير القسرية الانفرادية أثر سلبي غير مباشر على العمليات الإنسانية المنقذة للحياة وأعاق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي العام للبلد. ولا يزال ذلك شاغلاً رئيسياً، ونكرر مناشدتنا لرفع تلك الجزاءات لصالح الشعب السوري.

كما يعتمد الطريق الشاق الذي تسلكه سورية نحو الانتعاش اعتماداً كبيراً على حسن نية المجتمع الدولي في تقديم المساعدات بغية إعادة الإعمار، التي من دونها سيحرم الملايين من الخدمات الاجتماعية الحيوية والظروف المعيشية الآمنة والكريمة. ولذلك تمسّ الحاجة إلى دعم إصلاح البنى التحتية في البلد.

ومما لا شك فيه أن سورية تشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا. وتتزايد الاحتياجات باطراد في جميع أنحاء البلد، وتتأثر النساء والأطفال بشكل غير متناسب. إن التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد والمعقدة يتطلب مواصلة المشاركة البناءة مع الحكومة السورية والوكالات الإنسانية الدولية. كما يتطلب ذلك الحفاظ على الآلية العابرة للحدود والطرائق العابرة للحدود وتوسيع نطاقهما. ولا يوجد بديل لضمان الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية وفي الوقت المناسب، وبما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، إلى من هم في أمس الحاجة إليها في سورية. إن الفشل في إعادة تفويض الآلية لن يضع حداً لشريان الحياة الضروري للمساعدات للملايين فحسب، بل سيوجد أيضاً اضطرابات في توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا التي تشتد الحاجة إليها. ومن الملزم عدم تسييس المساعدة الإنسانية وإعطاء الأولوية للشعب السوري.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في حوض نهر الفرات. لقد أدى الجفاف وغيره من العوامل المقلقة إلى انخفاض مستويات المياه بشكل مثير للقلق. ويعتمد الملايين على إمداداتها من أجل مياه الشرب وري المحاصيل وتوليد الكهرباء. ويجب السعي إلى إيجاد حل مستدام لحماية الأرواح وسبل العيش. وفيما يتعلق بتلك النقطة، نذكر بأنه لا ينبغي أبداً تحويل المياه وشبكاتها إلى سلاح.

يضطر المدنيون لتحمل عواقب استمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية. ومن المؤسف أن الموت والتشريد وتدمير البنى التحتية المدنية أمور تحدث يومياً. ولذلك هناك حاجة فورية لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لحماية المدنيين وضمان إيصال المعونة الإنسانية دون انقطاع. ويجب أن تدان الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، التي تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويجب محاسبة مرتكبي تلك الأعمال التي لا يمكن الدفاع عنها.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين أيضاً، فإن تدهور الحالة الأمنية في مخيمات النازحين، ولا سيما في مخيم الهول، يبعث على القلق. فيجب توفير الأمان وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للمدنيين المقيمين والذين يعملون في تلك المخيمات. وهذا يتطلب اتخاذ إجراء فوري.

وكما قيل مرات عديدة في هذه القاعة، لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. إن عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هي الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار وحماية الشعب السوري وازدهاره.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته وعلى انضمامه

إلينا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيد راجاسينغام والسيدة إبراهيم على إحاطتيهما.

يواجه مجلس الأمن اليوم قراراً حاسماً: ما نبلغ به ملايين السوريين عن الحالة المزرية التي هم فيها وما إذا كنا نخطط لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الحاسمة عبر الحدود. قبل ثلاثة أسابيع، سافرت إلى الحدود التركية – السورية وزرت معبر باب الهوى. والتقيت هناك بعمال الأمم المتحدة في الخطوط الأمامية وبالمنظمات غير الحكومية واللاجئين، الذين شاركوني قصصاً مفجعة عما واجهوه بعد عقد من النزاع. لقد ذهبت لأنني أردت أن يعرف الشعب السوري أنه ليس منسياً ولأنني أردت أن أرى بأم عيني كيف تعمل الآلية العابرة للحدود حتى أتمكن من التحدث مباشرة عنها.

ونحن جميعاً متفقون على أن سورية، بعد ١٠ سنوات من الحرب، هي من بين أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. ولم تزد جائحة مرض فيروس كورونا الوضع إلا سوءاً. وكما شاركت الأعضاء في وقت سابق، قال لي أحد العاملين في المجال الإنساني عندما تحدثت إليه إن مرض كورونا كان "سبباً آخر للموت" لدى اللاجئين السوريين. فبالنسبة لملايين السوريين، معبر باب الهوى هو شريان حياة بكل تأكيد. وكما سمعنا، تحمل ١ ٠٠٠ شاحنة كل شهر الأغذية والمساعدة الغذائية والمياه النظيفة والإمدادات الطبية إلى الأشخاص الذين يعيشون في حاجة ماسة إليها. لقد حذرني اللاجئون السوريون والعاملون الإنسانيون الشجعان في الأمم المتحدة الذين التقيت بهم على الحدود مراراً وتكراراً من أنه دون إمكانية الوصول عبر الحدود، سيحرم آلاف الأطفال من الطعام وسيتوقف نموهم وتطورهم المعرفي بشكل دائم. وسيموت آخرون لأن المرافق الصحية لن يكون لديها إمدادات بعد الآن. وسيقلص وصول ملايين الأشخاص إلى المياه النظيفة والإمدادات الطبية، وبالطبع اللقاحات.

وهم خائفون من أن هذا هو الخيار الذي يتخذه مجلس الأمن. ومن المفجع أن مخاوفهم ليست مخاوف لا أساس لها لأن هذا هو بالضبط ما فعله المجلس بهم من قبل. وكما نعلم جميعاً، كان هناك أربعة معابر للمساعدات الإنسانية إلى سورية. والآن هناك واحد فقط. وقد أدت عمليات الإغلاق الأخيرة إلى تقييد المعونة في اللحظة ذاتها التي فاقم فيها مرض فيروس كورونا الاحتياجات الإنسانية في الميدان. وعندما أغلق معبر اليعربية أبوابه، انقطعت الإمدادات عن المستشفيات والمنظمات غير الحكومية. واستغرق الأمر شهوراً لإعادة توجيه الإمدادات الطبية. وبحلول الوقت الذي وصلت فيه إلى المحتاجين بعد عام تقريباً، كانت الأدوية واللقاحات قد انتهت صلاحيتها، ونهبت محتويات المجموعات الطبية على طول الطريق. وقالت لي المنظمات غير الحكومية التي تحدثت إليها إن أي شيء أقل من تجديد الآلية عبر باب الهوى لمدة ١٢ شهراً من شأنه أن ينهي عملياتها مرة أخرى بشكل صريح.

ونستفيد أيضاً من الرصد القوي للأمم المتحدة، الذي سمع عنه الحاضرون اليوم. إن الصرامة والمهنية اللتين رأيتهما عند المعبر الحدودي هما المعيار الذهبي نفسه الذي رأيته من الأمم المتحدة طوال العقود الأربعة التي عملت خلالها في تقييم البعثات الإنسانية بصفتي دبلوماسية أمريكية. ورأيت مباشرة في باب الهوى كيف أكدت الفرق محتويات الصناديق وختمت الشاحنات.

رأيت أن لديهم أربع نقاط للتحقق: الحدود، والمستودع في سورية، ومركز التوزيع وبعد التوزيع على المستفيدين. نحتاج إلى تعزيز وتوسيع هذه العملية. ونحن ملتزمون بتعزيز الإغاثة الإنسانية للشعب السوري، ولهذا السبب نؤيد تجديد هذه الولاية وتوسيعها بجميع طرائق المساعدة – والقيام بذلك على وجه السرعة.

إن المشاكل الاقتصادية في سورية جاءت نتيجة للفساد الجسيم وسوء إدارة نظام الأسد للاقتصاد السوري. وفيما يتعلق بالمساعدات عبر خطوط التماس، يمكن أن تكون جزءا من المعادلة، لكنها غير كافية على الإطلاق لتلبية احتياجات الملايين من الأشخاص الذين تشتد حاجاتهم داخل سورية اليوم.

وقد أوضحنا الآن أننا على استعداد للعمل مع شركائنا لتوسيع جميع أشكال المساعدة المقدمة إلى السوريين المحتاجين – عبر

الحدود وكذلك عبر خطوط التماس. ونحن متقبلون لذلك، كما هو حال الآخرين. ولكن الحقيقة القاسية هي أن هذا، في الوقت الحالي، حل افتراضي يشوبه أكثر من بضعة قيود عملية. وفي نهاية المطاف، إنه ليس خيارنا لنتخذه هنا اليوم.

إليكم خيارنا. هل نضمن استمرار رصد مساعداتنا الإنسانية من البداية إلى النهاية؟ هل ننفذ التزامنا بالقضاء على جائحة فيروس كورونا؟ هل نساعد السوريين الذين هم في أمس الحاجة؟ بدون إمكانية الوصول عبر الحدود، سيموت المزيد من السوريين، ونحن نعلم ذلك. والعاملون في الأمم المتحدة على الخطوط الأمامية يعرفون ذلك. والمنظمات غير الحكومية تعلم ذلك. والأسد يعلم. كما أن اللاجئين السوريين والمشردين داخليا يعلمون ذلك أيضا. الكل يعلم. ولهذا السبب يقع على عاتق المجلس واجب تجديد الإذن باستخدام معبر باب الهوى، وكذلك باب السلام واليعربية. ولا يتطلب الأمر الكثير: مجرد تجديد فني لمدة ١٢ شهرا لثلاثة معابر. وينبغي أن نفعل ذلك الآن، وألا نترك الأمهات والآباء يتساءلون عما إذا كانوا سيتمكنون من إطعام أطفالهم في ١١ تموز/يوليه.

إن ولايتنا في مجلس الأمن هي صون السلم والأمن. وسنقوض تلك الولاية ومصداقية هذا الجهاز إن كنا المسؤولين عن قطع الغذاء والماء والمساعدة الطبية عن ملايين الأشخاص الذين يحتاجون لها للبقاء على قيد الحياة. علينا التزام بتجديد الولاية. يجب أن نصوت من أجل التجديد.

السيد غوبيتا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام بالنيابة راميش راجاسينغام على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وأشكر السيدة شيرين إبراهيم من منظمة كير على مشاطرتنا الأفكار بشأن التحديات من منظور المجتمع المدني في دمشق.

وإذ نستمع إلى هذه الإحاطات بانتظام، يتجلى لنا تماما أن العنف والإرهاب اللذين داما عقدا من الزمن قد تسببا في أثر مدمر على حياة السوريين. هناك أكثر من ١١ مليون شخص في جميع أنحاء سورية في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية بشكل أو بآخر. وقد تأثرت النساء والأطفال والمسنون السوريون بطرق غير متناسبة. ويواجه المشردون ومن اختاروا العودة إلى ديارهم وضعا قاتما في جميع أنحاء سورية. ويؤثر تدهور سعر الصرف، وزيادة تكلفة الغذاء ونقص الوقود على السكان والعمليات الإنسانية على حد سواء. ويفاقم وجود قوات أجنبية ودعم خارجي للجماعات المسلحة الوضع.

وقد أدى تفشي الجائحة والأثر السلبي للجزاءات على المرافق الصحية والعمليات الإنسانية إلى زيادة تفاقم الحالة. وقد تحدث كل من الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرارا وتكرارا عن أثر الجزاءات على العمليات الإنسانية. وينبغي استعراض هذه التدابير لضمان عدم عرقلة قدرة البلد على الحصول على المساعدة الإنسانية والدعم الطبي واستيعابهما. ونشعر بالارتياح إزاء الحوار الفني الجاري بين الدول الأعضاء المعنية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشأن هذه المسألة.

وما فتئنا ندعو إلى تقديم مساعدة إنسانية معززة وفعالة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد دون أي تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. وما نحتاج إليه على الفور هو التعاون الفعال الذي يتسق مع سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويعالج الطابع الملح للمسائل الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب السوري. نحتاج إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، خاصة وأنه لا يفصلنا سوى بضعة أسابيع عن الموعد النهائي لتجديد قرار آلية المعونة الإنسانية.

وفي حين يتركز اهتمام المجلس على تجديد الولاية، تهاجم الجماعات الإرهابية مثل هيئة تحرير الشام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المدنيين في ريف إدلب وحماة وفي شمال شرق سورية. وما زال الاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة في المنطقة يعرض المدنيين للخطر. ويهدد القتال على طول الخطوط الأمامية في الشمال الغربي حياة المدنيين والمستشفيات. وتدين الهند بشدة الهجمات التي

وقعت في ١٢ حزيران/يونيه على مستشفى الشفاء في مدينة عفرين، في شمال سورية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نغض الطرف عن مسألة وجود ما يقرب من ٨٠٠ ٨ مواطن من بلدان ثالثة، بمن فيهم نساء وأطفال، في مخيم الهول. وينبغي أيضا معالجة هذه المسألة بكل جدية.

وعلى الجانب الإيجابي، يسعدنا أن ننوه بتسليم اللقاحات من مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي إلى سورية، بما في ذلك في الشمال الغربي. وينتظر أن تغطي الإمدادات من المرفق حوالي خمس السكان. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة غير كافية على الإطلاق، فإنها تظل خطوة أولى مهمة لحماية العاملين في المجال الطبي والفئات الأكثر ضعفا.

ونلاحظ أن بعض البلدان في أوروبا والشرق الأوسط بدأت في إعادة وجودها الدبلوماسي في سورية. ونرحب بإعادة تأسيس قنوات اتصال رسمية. وسيساعد ذلك على زيادة التركيز على الحالة الإنسانية المتردية، ولا سيما بالنسبة لمجتمع المانحين الدوليين. ونود أيضا أن نشير إلى الحاجة كذلك إلى اتخاذ تدابير لإعادة التأهيل والتعمير.

وعلى الصعيد الثنائي، قدمت الهند المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية إلى سورية من خلال توفير خطوط ائتمان لمشاريع صناعية ومتعلقة بالهياكل الأساسية، وتوفير الأدوية والأغذية، وتنظيم مخيمات لتركيب الأطراف الصناعية وبرامج تدريب لبناء القدرات.

وفي الختام، تؤكد الهند من جديد التزامها الثابت بدعم الشعب السوري في هذه الأوقات العصيبة.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ووكيل الأمين العام بالنيابة راميش راجاسينغام على ملاحظاتهما. كما أشكر السيدة شيرين إبراهيم على مشاركة أفكارها. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سورية. وقد ازداد الأمر سوءا بسبب الأزمة الاقتصادية وآثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ولا يزال انعدام الأمن الغذائي ونقص الوقود والسلع الأساسية، فضلا عن تفشي الجائحة المستمر، يزيد من تفاقم المأزق الذي يعيشه الشعب السوري في جميع أنحاء البلد. وقد تزايد عدد المحتاجين، ولا سيما في العام الماضي. وهو الآن حوالي ١٣,٤ مليون شخص - بزيادة أكثر من ٢٠ في المائة عن عام ٢٠٢٠.

ويتسبب انعدام الأمن المائي المتصل بنهر الفرات في الشمال الشرقي في تحديات خطيرة من حيث إمدادات المياه لـ ٥ ملايين شخص وإمدادات الكهرباء لـ ٣ ملايين آخرين. ولا تزال المسائل المتعلقة بمحطة مياه علوك ومختلف مخيمات المشردين داخليا من دون تسوية.

وفي غضون ذلك، يستمر تسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بالحماية. وعلى الرغم من أن هذه الفترة قد تكون أهدأ فترة في الأزمة، فإن عدم الاستقرار لا يزال يحصد أرواح المدنيين. وتؤثر أعمال العنف على البنية التحتية المدنية والأعمال الإنسانية، بما في ذلك الحادث الأخير الذي وقع في مستشفى الشفاء في عفرين.

ولذلك يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تسبب مزيدا من التدهور في الحالة. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة تنسيقا جيدا لكفالة احترام القانون الدولي على أفضل وجه، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي حين أنه لا تلوح في الأفق نهاية لهذه الأزمة الإنسانية، ينبغي الحفاظ على إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ومستمرة ودون عوائق من أجل تعزيز الاستجابة الإنسانية. وينبغي استكشاف جميع الجهود والقنوات المناسبة واستخدامها، حسب الاقتضاء، لتلبية احتياجات الناس.

ونلاحظ بارتياح أن تدابير الوقاية من جائحة كوفيد-١٩ لم تعد تعتبر عائقا كبيرا أمام الأنشطة الإنسانية. ويسرنا رؤية أنه لم يتم تسجيل أي تحديات تشغيلية رئيسية لعمليات الإيصال التي تقوم بها

منظمة الصحة العالمية في المنطقة الشمالية الشرقية خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو. مع ذلك، ونظرا لارتفاع الطلب على الإمدادات الطبية، يجب تعزيز التنسيق بين الأطراف المسيطرة، ولا بد من تبسيط الإجراءات الرامية إلى زيادة تيسير وصول الشحنات إلى هذه المنطقة.

كما أن الحالة في المنطقة الشمالية الغربية لا تزال متردية. ويحتاج نحو ٣,٤ مليون شخص إلى المساعدة، معظمهم من المشردين داخليا. وهناك طفل من كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. ويعتمد عدد كبير من المدنيين على إيصال المعونة المنقذة للحياة. إن استمرار تشغيل النظام الإنساني للناس في هذه المنطقة من خلال إجراء المشاورات على النحو المناسب مع الأطراف المعنية أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب، من الهام أن يتوصل المجلس إلى توافق في الآراء في إيجاد حل لهذه المسألة.

وفي الوقت نفسه، ندعو إلى إجراء حوار بين الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة التسليم عبر خطوط التماس إلى المنطقة الشمالية الغربية.

ومع تفاقم الحالة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فإن توزيع اللقاحات وغيرها من السلع الطبية يكتسي أهمية بالغة. وندعو إلى مواصلة دعم السوريين في مكافحة الجائحة. ونؤيد النداء الذي وجّهه الأمين العام من أجل الإعفاء من الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية للجائحة. ونشيد بجهود العاملين التابعين للأمم المتحدة في مجالي الأنشطة الإنسانية والرعاية الصحية في الميدان، ونرحب بالتزامات الشركاء الدوليين لدعم سورية.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي إلى مواصلة تقديم الدعم الحيوي للشعب السوري خلال هذا الوقت العصيب. ومن الضروري أن يتم تنسيق الجهود الدولية بغية تحقيق النتيجة المرجوة. ففي الأجل الطويل، نعتقد بأن السبيل الوحيد الناجع للخروج من هذه الأزمة الإنسانية هو من خلال حل سياسي شامل يقوده السوريون أنفسهم ويملكون زمامه وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وفي اتساق تام مع القانون الدولي.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية، وعلى التزامه الدؤوب تجاه العمل الإنساني في سورية. كما أشكر السيد راميش راجاسينغام، وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة شيرين إبراهيم على إحاطتيهما المشجعتين جدا. كما أرحب بمشاركة ممثلي إيران وتركيا وسورية في هذه الجلسة.

وأود أن أشيد بالجهود اليومية المستمرة التي تبذلها المنظمات الإنسانية بلا كلل لمساعدة السكان السوريين المحتاجين في جميع أنحاء بلدهم. ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية مقلقة، بل وتدهورت بشكل كبير في العام الماضي. فقد أدى الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية، نتيجة الحصار وغيره من التدابير القسرية الانفرادية، إلى تدهور الحياة اليومية للسوريين، التي أُنهكت بالفعل بعد عقد من النزاع. وفي ذلك السياق، ندعو إلى تخفيف أو تعليق الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي قد تقوض أيضا قدرة سورية على التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

علاوة على ذلك، يتضح من الإحاطات المفصلة والوقائعية التي تلقيناها بعد ظهر اليوم أن المعونة الإنسانية المقدمة في سورية لا ترقى إلى مستوى الاحتياجات الحقيقية للسكان المتضررين. فقد وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سورية إلى مستويات مثيرة للقلق. وبالنسبة لملايين الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، تظل مساعدة الأمم المتحدة هي ملاذهم الوحيد في محاولة تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمياه والصرف الصحي. ولذلك، هناك حاجة ماسة لإدخال تحسينات كبيرة على آلية تقديم هذه المساعدة في جميع أنحاء البلاد. ونود أيضا أن نرى تقييمات الحالة الإنسانية التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تجسد الأثر المباشر أو حتى غير المباشر للجزاءات الانفرادية على سورية.

وتلاحظ النيجر بقلق الزيادة في معدل انتشار مرض فيروس كورونا في سورية، ولا سيما في الجزأين الشمال الغربي والشمال الشرقي. إن ضعف البنية التحتية الصحية واستمرار انعدام الأمن يجعلان من الصعب دعم التنفيذ الفعال للتطعيم ضد الفيروس في جميع

أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، من المهم الاستجابة لنداءات المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان من أجل زيادة المساعدة الإنسانية لملايين السوريين الذين يمرون بحالة عوز وضيق.

وتؤيد النيجر استمرار آلية إيصال المعونة من خلال المعابر الحدودية وعبر خطوط التماس، وتظل على استعداد لدعم أي صيغة أو طريقة لتسريع إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات والمعدات الطبية، التي يحتاجها النظام الصحي السوري بشدة للتعامل مع جائحة كوفيد-١٩.

ويأسف وفد بلدي لاستمرار الأعمال العدائية في سورية، على الرغم من دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار في آذار/مارس ٢٠٢٠، حيث ورد ذكر ما يقرب من ١٨٦ حادثا في التقرير قيد الاستعراض (S/2021/583)، أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، بمن فيهم النساء والأطفال. ونكرر مناشدتنا لجميع الأطراف احترام التزاماتها بحماية المدنيين والسماح بإمكانية وصول سريعة وآمنة ودون عوائق لجميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وتقديم المساعدة إلى المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

وفي الختام، تعتقد النيجر أن إمكانية الوصول إلى المحتاجين في سورية ليست خيارا سياسيا بل ضرورة إنسانية. ويجب على مجلس الأمن ألا يتخلى عن هؤلاء السكان الضعفاء، الذين شرد العنف المستمر في البلد بعضهم مرارا وتكرارا. ولا يزال من الواضح، بطبيعة الحال، أنه، كما تكرر التأكيد باستمرار بعد ظهر اليوم، أن الحل السياسي هو الوحيد الذي يمكن أن يؤثر إيجابيا على جميع جوانب الأزمة، بما في ذلك بعدها الإنساني. ويحدونا الأمل في أن يستعيد مجلس الأمن وحدته خلال عملية تجديد ولاية الآلية في الأيام المقبلة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الأمين العام غوتيريش، ووكيل الأمين العام بالنيابة راجاسينغام، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة إبراهيم على إحاطاتهم.

ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

لقد درست الصين بعناية تقرير الأمين العام (S/2021/583). وتواجه حالة الإنساني في سورية تحديات متعددة. وقد أثر تدهور الاقتصاد، والانخفاض الحاد في قيمة عملتها، وانعدام الأمن الغذائي الشديد، والانتقال السريع لمرض فيروس كورونا، ونقص النفط على الإنتاج الزراعي وعمليات الإغاثة الإنسانية.

إن تحسين الحالة الإنسانية في سورية يتطلب جهودا عالمية مشتركة ونهجا شاملا. ومن الهام أن تؤدي الحكومة السورية دورها القيادي بصورة كاملة وأن تواصل توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية عبر خطوط التماس.

وتقدر الصين المساعدة الإنسانية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى ملايين الأشخاص كل شهر من خلال العمليات عبر خطوط التماس. وخلال شهر نيسان/أبريل من هذا العام، قدمت منظمة الصحة العالمية خدمات طبية من داخل سورية لـ ٠٠٠ ٣٤٨ مدني في شمال شرق سورية، وهو ما يثبت تماما فعالية وجدوى المساعدة عبر الحدود، ويشير أيضا إلى مجال للمزيد من التوسع. وقد وافقت الحكومة السورية، في وقت مبكر، على عمليات المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية، كما تبذل المنظمات الإنسانية الدولية ذات الصلة جهودا في هذا الصدد.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات إنسانية أخرى ذات صلة وأن تبذل كل جهد لفتح منفذ عبر خط التماس من دمشق إلى إدلب. وعند النظر في مشروع قرار بشأن المسائل الإنسانية في سورية، ينبغي للمجلس أن يتقدم بمتطلبات محددة لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية عبر خط التماس.

يجب رفع الجزاءات الأحادية الجانب والحصار الاقتصادي فورا لمساعدة سورية على استعادة النظام الطبيعي. إن سنوات من الجزاءات غير القانونية قد دمرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية دمارا شديدا وفاقمت الأزمة الإنسانية وأضعفت قدرة سورية على التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا. وقد عرضت وكالات إنسانية عديدة

ملاحظاتها بأن أموال الإغاثة الإنسانية في كثير من الأحيان لا يمكن تحويلها داخل سورية بسبب محاولة المؤسسات المالية تجنب خطر التعرض للجزاءات.

إن البنية التحتية السورية، مثل محطات المياه والمستشفيات والمدارس، لا تستطيع العمل في كثير من الأحيان بسبب نقص المعدات الناجم عن الجزاءات، مثل مولدات الكهرباء. وبصراحة، ما يُسمى بالإعفاء الإنساني ليس سوى دواء وهمي للضمير وتغطية منافقة. فمع استمرار وجود الجزاءات الأحادية الجانب لن تتحسن الحالة الإنسانية في سورية بأي شكل من الأشكال. وقد أعرب الأمين العام غوتيريش ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرارا عن قلقهم إزاء العواقب الإنسانية للجزاءات الأحادية الجانب، ودعوا إلى رفع التدابير ذات الصلة. وقد حظي ذلك بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وعرض الأمين العام مرة أخرى بالتفصيل، في إحاطته الإعلامية اليوم وفي تقريره المقدم إلى المجلس (S/2021/583)، العواقب الإنسانية المترتبة على الجزاءات وأعرب عن قلقه. ينبغي للمجلس أن يدعم العدالة، وأن يواجه المسألة وأن يقدم إجابة قاطعة للشعب السوري وعموم الأعضاء. وكما قلنا مرارا وتكرارا، نحن نهتم بالشعب السوري. وينبغي ألا يكون هذا الاهتمام الودي إعلانا سياسيا فارغا.

من الضروري مواصلة الاعتماد على الحوار والمشاورات لحل الخلافات بشأن تجديد الإذن بآلية عابرة للحدود على النحو المناسب. وموقف الصين الثابت هو أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنسانية للشعب السوري على أساس احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. لقد كنا دائما نشعر بالقلق إزاء المشاكل الناشئة عن الآلية العابرة للحدود. في الوقت نفسه، تحيط الصين علما بعمليات الأمم المتحدة الإنسانية الجارية في الجزء الشمالي الغربي من سورية من خلال الآلية العابرة للحدود.

وينبغي للمجلس أن يحدد متطلبات واضحة للمساعدات الإنسانية المقدمة عبر الحدود، وأن يرصد العملية برمتها، وأن يبرهن على الحياد والشفافية ويكفل عدم استخدام المعونة لأغراض أخرى. ومن الضروري أن يقوم المجلس باستعراضات منتظمة لآليات الرصد ذات الصلة وأن يطلب من الآليات أن تقدم معلومات مستكملة وأكثر تفصيلا لمنع عدم كفاية الرصد وعدم دقة المعلومات.

فيما يتعلق بالمسألة السورية في العامين الماضيين، كان المجلس منقسما إلى حد كبير في مناسبات عديدة. وهذا لا يعوق حل المشاكل فحسب بل يضر أيضا بالثقة المتبادلة بين جميع الأطراف ويقوض سلطة المجلس وصورته. ينبغي للمجلس أن يحل المشاكل بطريقة عملية على نحو أكبر، وأن يركز على أهداف محددة، وأن يدفع جميع الأطراف إلى إيجاد حلول توفيقية من خلال الحوار والمفاوضات لتجنب المواجهات الخطيرة.

وقد أكدت الصين دائما أنه ينبغي التعامل مع المسألة السورية من خلال نهج شامل ومتكامل، مع مراعاة الجوانب السياسية ومكافحة الإرهاب والأمن والجوانب الإنسانية. إننا نحث جميع الأطراف على تكثيف الحوار والتفاوض والعمل بنشاط على تعزيز العملية السياسية بقيادة سورية والتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ومناسبة للمسألة السورية في أقرب وقت ممكن.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات اليوم.

بينما نبدأ المداولات بشأن الآلية العابرة للحدود، ينبغي أن تكون الحاجة الإنسانية في صميم عملية صنعنا للقرار؛ فهناك ١٣,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية، وهو ما يزيد عن مجموع سكان لندن أو موسكو.

لقد اجتمعنا قبل سبع سنوات لاتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي يأذن بالآلية العابرة للحدود. وكما سمعنا من سونيا خوش، مديرة منظمة إنقاذ الطفولة، في شباط/فبراير (انظر S/2021/206، المرفق الثاني) وأماني بلور في آذار/مارس (انظر S/2021/315، المرفق الثالث)،

فقد أنشأت تلك الآلية نظاما حيويا أمكن من خلاله وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين، أينما كانوا يعيشون.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، كتبت ٢٧ وكالة غير حكومية تعمل في سورية إلى مجلس الأمن تطلب توسيع نطاق الولاية لضمان استمرار تقديم الغذاء والمأوى والحماية وغيرها من الخدمات المنقذة للحياة. وقد أوضحت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا الآثار المترتبة على عدم التجديد. فسوف يتوقف برنامج الأمم المتحدة للتطعيم. وسينتهي تقديم المساعدة الغذائية إلى ١,٤ مليون شخص شهريا، وستتوقف المواد الطبية الحيوية، والتي دعمت ١٠ ملايين عملية علاج في عام ٢٠٢٠. إن من شأن إنهاء ولاية الآلية العابرة للحدود أن يقطع شريان الحياة الأخير إلى البلد بالنسبة لملايين السوريين الضعفاء في الشمال الغربي.

لا تزال مسألة الوصول عبر الحدود قيد النقاش. واسمحوا لي أن أكون واضحة: إن المملكة المتحدة تؤيد جميع الجهود المبذولة لتحسين المساعدة عبر الحدود. ولكن ينبغي أن ندرك أثر فقدان معبر اليعربية في الشمال الشرقي، حيث ازدادت الاحتياجات بنسبة ٣٨ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وتواجه مرافق الرعاية الصحية الآن نقصا مزمنا في أدوية مثل الأنسولين ومسكنات الألم والعقاقير المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة.

وكان لفقدان معبر باب السلام، في الشمال الغربي، أثر كبير مماثل. إذ تعبر المساعدات الآن خطوط مراقبة ونقاط تفتيش متعددة. وقد ألحقت الغارات الجوية في المناطق التي تواجه نزاعا أضرارا بالمستودعات ودمرت شاحنات تحمل إمدادات إنسانية. وإذا تمكنت عمليات التسليم من الاجتياز دون أن تتضرر، فهناك حالات تأخير مستمرة، غالبا ما تدوم لمدة تصل إلى ثلاثة أسابيع.

لذلك فبدون التوسع لا يمكننا معالجة الأزمة الغذائية المتنامية أو التغلب على أثر جائحة مرض فيروس كورونا والوفاء بمتطلبات القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١) لضمان الحصول العادل على اللقاحات. ولهذا السبب ما زلنا نصر على أن نتناول هذه الولاية وهذه المسألة على أساس الحاجة الإنسانية، وأن نجدد ولاية باب الهوى، وأن نأذن من جديد لمعبري باب السلام واليعربية. فأي شيء أقل من ذلك سيكون تقصيرا في مسؤوليتنا تجاه ١٣,٤ مليون سوري لا يزالون بحاجة إلى المساعدة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته. وكذلك أشكر وكيل الأمين العام بالنيابة راميش راجاسينغام والسيدة شيرين إبراهيم على إحاطتيهما. كما أرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

للأسف، وكما سمعنا في إحاطات اليوم، لا تزال حالة الشعب السوري الإنسانية حرجة. فتتواصل النزاعات المسلحة والهجمات الجوية واستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، على سبيل المثال لا حصر حوادث العنف التي تعيق بدورها إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية بجميع أنواعها.

ولا تزال الهياكل الأساسية المدنية هدفا للهجمات على الرغم من النداءات التي وجهها مجلس الأمن. وكما فعل غيرنا ندين بشدة الهجوم على مستشفى الشفاء في عفرين في ١٢ تموز/يوليه، الذي قتل فيه ما لا يقل عن ١٩ شخصا، بمن فيهم أطفال وعاملون في المجال الإنساني والرعاية الصحية. فهذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي الإنساني ولا تغتفر. ويجب التحقيق فيها، ويجب معاقبة المسؤولين عن تلك الأعمال.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارات فورية. سينتهي قريبا الإذن باستخدام معبر باب الهوى الحدودي. وكما سمعنا، هناك ما يقرب من ٣,٤ ملايين شخص في شمال غرب البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولذلك، ليس من الحيوي الحفاظ على إمكانية الوصول الحالية فحسب، بل يجب علينا أيضا تبسيط العمليات من أجل الحد من النقص وتخفيف معاناة السكان.

وكما أعاد الأمين العام والوكالات الإنسانية التأكيد، فإن معبر باب الهوى ضروري للأشخاص الذين يعيشون في شمال شرق سورية

من أجل الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم. وبدون تجديد الإذن، فإن واحدة من المسائل الحرجة العديدة ستتفاقم – سوء التغذية عند الأطفال. ويقدر أن واحدا من كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة في تلك المنطقة يعاني بالفعل من سوء تغذية مزمن، وأن انقطاع المعونة الغذائية سيؤدي إلى تفاقم تلك الحالة المزرية.

كما ستتأثر الخدمات الأساسية الأخرى – مثل الصحة والتعليم – إذا لم يجدد الإذن بالعبور. فالأدوية والإمدادات الجراحية ولقاحات مرض فيروس كورونا تمر عبر باب الهوى. وكما سمعنا، لم يبدأ توزيع اللقاح إلا قبل بضعة أسابيع؛ لا يمكننا تعطيل تلك العملية. وكذلك تتيح الآلية العابرة للحدود دفع تكاليف هيئة التدريس وتكاليف المواد التعليمية. يعتمد التعليم في المنطقة على المعبر الحدودي. ومن الواضح أن وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود أمر جوهري.

كما إن الوضع الصعب على الجانب الآخر من البلد قد تفاقم في الأشهر الأخيرة وتبعث الظروف في مخيم الهول، بما في ذلك نقص الأدوية، على القلق. ولم يكن ممكنا – منذ إغلاق معبر اليعربية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة العمليات عبر خطوط التماس – إيجاد بديل لإيصال المعونة عبر ذلك المعبر الحدودي، لا سيما في سياق مكافحة الجائحة. ونود أن نسمع من وكيل الأمين العام بالنيابة عن الطرق الأخرى التي تأثرت بها المنطقة بسبب إغلاق معبر اليعربية الحدودي.

وباختصار، أدت عشر سنوات من النزاع إلى عواقب إنسانية خطيرة. ونأمل أن يتمكن المجلس من استكشاف جميع الخيارات لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية، من دون تحيز. ولن يكون من الممكن الدفاع عن وقف الخيارات المتاحة لإيصال المعونة الإنسانية في وقت تتزايد فيه احتياجات الناس.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أوضح أنني لن أتمكن من تلبية طلب الرئيس. وعلى أية حال، فإن التحدث لمدة لا تزيد عن خمس دقائق عند أخذ الكلمة في مجلس الأمن، وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507، هو توصية أكثر منه طلبا.

وهناك ثلاثة أسباب على الأقل لذلك. أولا وقبل كل شيء، إنها مجرد توصية. ثانيا، نعتقد أن المناقشة بشأن مسألة اليوم ينبغي ألا تحدد بساعة إيقاف. ونعتقد أيضا أن العديد من الوفود تود أن تسمع ما علينا أن نقوله اليوم. ثالثا، لدينا أيضا أسئلة لمقدمي الإحاطتين ونتطلع إلى الاستماع إلى ردود عليها. أعد بألا أخيب الظن. ما يتعين علينا أن نقوله سيكون مثيرا للاهتمام.

أولا، نشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته الاستهلالية. وكذلك نشكر السيد راميش راجاسينغام والسيدة شيرين إبراهيم على إحاطتيهما.

إن الملاحظات المحزنة التي أدلى بها الزملاء في المجلس اليوم ترسم صورة بالأبيض والأسود للمشهد الإنساني في سورية. تقدم البلدان الغربية نفسها على إنها قوى للخير في النزاع حول مستقبل الآلية العابرة للحدود للمساعدة الإنسانية في سورية، حيث تعرب باستمرار عن قلقها بشأن أهالي إدلب، ولا سيما أطفالها. وفي الوقت نفسه، يتم إظهار روسيا وسورية على أنهما تجسدا الشر ولا تباليان بمعاناة الأكثر حرمانا ومستعدتان لقطع طريق الإمداد الأخير لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ولكن هل ذلك صحيح؟ لنكن صريحين. في عام ٢٠١٤، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي فتح أربعة معابر حدودية سورية لكفالة مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية، وافقت روسيا على تلك الخطة – رغم أنها انتهكت سيادة سورية وسلامتها الإقليمية – لسبب واحد فقط. كانت الجمهورية العربية السورية ممزقة بفعل الإرهابين والدولة السورية ذاتها كانت مهددة. وفي ذلك الوقت، كان اللاجئون والنازحون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومنذ ذلك الحين، وبدعم من القوات الجوية الروسية التي وصلت إلى سورية بناء على طلب حكومتها الشرعية، دحرت دمشق الإرهابيين وحررت ما يقرب من ٩٠ في المائة من أراضيها وبذلت جهودا كبيرة لتحسين حياة الشعب السوري. فالآلية العابرة للحدود، في مثل هذه الظروف، مفارقة تاريخية. غير أن شركاءنا الغربيين يتصرفون وكأن شيئا لم يتغير. إنهم يصرون على تجاهل حقيقة أنه من الممكن، بل

ومن الأسهل في بعض الأحيان، تقديم المساعدة للاجئين المتبقين من داخل سورية.

وعندما اتخذ المجلس القرار ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، في العام الماضي، وافقنا على الحفاظ على الآلية العابرة للحدود حتى ١٠ تموز/يوليه، مع الإشارة بوضوح إلى أهمية تطوير عمليات إيصال إنسانية مستدامة عبر خطوط التماس إلى إدلب. وقد ذكرنا أن مستقبل الآلية العابرة للحدود سيعتمد على ما إذا كانت الفرص ستستخدم لتوفير عمليات التسليم من داخل سورية أم لا. ولئن كنا نقر بأنه ليس من السهل الاتفاق على عمليات التسليم هذه، فقد اعتمدنا على حسن نية زملائنا. بيد أن قافلة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي حصلت على تصريح من دمشق في نيسان/أبريل من العام الماضي لم يتم أبدا تسييرها. ولم يتخذ أي من أعضاء المجلس إجراء لتحقيق ذلك.

وخلال العام الماضي، وبفضل حسن النية لدى الطرفين، كان هناك متسع من الوقت والفرص لتحقيق حل غير مؤلم وبناء وإيجاد الصيغة المثلى لتزويد إدلب بالمؤن عبر معبر باب الهوى والقنوات الداخلية السورية. ومع ذلك، لم تبذل أي محاولة في هذا الصدد، وكل ما سمعناه هو أنه سيتعين تمديد الآلية العابرة للحدود. وهذا ليس بالنهج البناء.

وقد فوجئت ببعض الملاحظات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات اليوم. على سبيل المثال، قال السيد راجاسينغام إن عمليات التسليم عبر خطوط التماس تشكل إضافة حيوية للمساعدة عبر الحدود – وبالتالي فهي مكملة للآلية العابرة للحدود ولكنها ليست بديلا عنها. ومن الغريب أن نسمع مثل هذا البيان الذي أدلى به ممثل رفيع المستوى للأمم المتحدة، هو وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية، الذي يعرف بوضوح أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بشأن المساعدة الإنسانية.

كما فوجئنا عندما سمعنا الأمين العام يقول في ملاحظاته الافتتاحية إن التسليم عبر الخطوط لن يتأتى له أبدا أن يحل محل الآلية العابرة للحدود بطاقتها الحالية. كيف يفترض بنا تفسير ذلك؟ هل يعني ذلك أن الآلية ستبقى كما هي؟ أنا لا أستطيع تفسير ذلك بأي طريقة أخرى.

هناك سؤال آخر أود طرحه. هل سأل أحد البلد الذي تقدم المساعدة الإنسانية على أراضيه عن رأيه في الآلية العابرة للحدود؟ هل الكلمات التي عبرنا بها اليوم عن التزامنا بسيادة سوريا لا تعني شيئا؟

من السخف القول بأن عمليات التسليم عبر خطوط التماس غير فعالة أو أنها مستحيلة. ويقر ممثلو الأمم المتحدة في سوريا بوضوح بأن وجود آلية جيدة الإدارة لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس، بعد إغلاق معبر اليعربية، سمح لهم بتحقيق نتائج خارج نهر الفرات أفضل من الآلية العابرة للحدود. وقد زادت تغطية الاحتياجات الإنسانية في الشمال الشرقي من ٣٥ في المائة إلى ٤٥ في المائة، وهناك كل إمكانية لزيادة تكثيف العمليات.

وللتعويض عن إغلاق اليعربية، كان علينا زيادة المساعدة الإنسانية في الشمال الشرقي. وكما ذكرت، فإن موظفي الأمم المتحدة أنفسهم قد أقروا بذلك. وفي هذا الصدد، سمعت في مناسبات عديدة أن المساعدة في الشمال الشرقي بعد إغلاق اليعربية هي في الواقع في حالة أسوأ مما كانت عليه عندما كان المعبر لا يزال مفتوحا.

وقد أُفيد بأن برنامج الأغذية العالمي توصل بالفعل إلى اتفاق مع دمشق ويسعى للحصول على موافقة أطراف أخرى لجلب الأغذية إلى سوريا من خلال مستودعه في سرمدا، في منطقة خفض التصعيد في الشمال الغربي. فأين عدم الرغبة في التعاون من جانب سوريا؟ إذا كنا نتحدث عن كيفية جعل إيصال الإمدادات إلى إدلب أكثر كفاءة، علينا فقط أن ننظر إلى الخريطة – فالخدمات اللوجستية من حلب أسهل بكثير. إنها ليست مسألة اللوجستيات فحسب، فالأمر يتعلق بمراقبة المساعدات التي يتم إرسالها أيضا. وقد حظيت آلية الأمم المتحدة للرصد بالكثير من الثناء، بالنظر إلى أنه في غيابها، سيُغمر الجيب على ما يبدو بعمليات تسليم غير خاضعة للمراقبة.

وفي الوقت نفسه، ساد الصمت إزاء حقيقة أن مستويات التهريب وتسليم المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال الآلية

العابرة للحدود كانت متكافئة لفترة طويلة. وأقر السيد لوكوك نفسه مؤخرا بأن حجم إمدادات الأمم المتحدة عبر معبر باب الهوى لا يتجاوز ٥٠ في المائة. وبعبارة أخرى، فإن قنوات الأمم المتحدة تستخدم علنا في مخططات مشبوهة لصالح الإرهابيين في إدلب. هل هذا حقا ما يعتبره المجلس الطريقة المثلى لتقديم المساعدة الإنسانية؟

إن جميع القرارات المتعلقة بإيصال المساعدة عبر الحدود تطلب أن يدرج الأمين العام في تقاريره معلومات مفصلة عن المساعدة الإنسانية المقدمة من خلال عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود، بما في ذلك عن عدد المستفيدين، ومواقع إيصال المعونة على مستوى المقاطعات، وحجم وطبيعة الأصناف التي يتم تسليمها. ومع ذلك، لم يتم عمل أي شيء لتحسين شفافية تدفقات البضائع في السنوات السبع من عمل الآلية العابرة للحدود. والسبب في ذلك واضح، فلا وجود للأمم المتحدة في إدلب. والأمم المتحدة ببساطة ليست قادرة على توزيع تلك السلع بشكل يوثق به.

لماذا يطلب منا طوال سبع سنوات الآن أن نأخذ بكلمة منظمات غير حكومية لم تذكر بالإسم، وكثير منها لا يخفي انتماءه إلى مقاتلي هيئة تحرير الشام؟ لماذا توصلنا، استنادا إلى تقاريرهم المشكوك فيها جدا، إلى استنتاج مفاده أنه لا بديل عن الآلية العابرة للحدود؟ أود أن أسمع سببا واحدا لتبرير ذلك، بالنظر إلى أنه لم يبذل أي جهد على الإطلاق لنشر الإمدادات عبر خطوط التماس.

أما فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلى السوريين بشأن عرقلتهم المزعومة لعمل الأمم المتحدة في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك في سياق ما يُدعى أنه عدم إصدار تصاريح للعمليات الإنسانية، فإننا نتعامل مع تلاعب تافه بالحقائق. والتقارير الثلاثة الأخيرة للأمين العام (S/2021/160، S/2021/390 و S/2021/583) تتعقب عدد التصاريح الصادرة وتغطية المستفيدين من المعونة الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، فإنها تسلط الضوء على الاتجاه القائل بأن السوريين قد أصدروا عددا أقل وأقل من أذون الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية مع كل فترة إبلاغ: ٢٥٧ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، و ١٦٧ من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٢١، و ٩٣ من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٢١. ومع ذلك، تؤكد التقارير خلال الفترات نفسها أن عدد المستفيدين من المساعدات من داخل سوريا لا يزال عند نفس المستوى – حوالي ٣,٥ مليون شخص.

وللأسف، لم يكلف أحد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه عناء تحليل الحالة. ولو كانوا قد فعلوا ذلك، لكانت التقارير قد أظهرت أن فعالية العمليات الإنسانية للأمم المتحدة آخذة في الازدياد فعلا. هناك عدد أقل من طلبات العمليات على نفس المستوى من المساعدة. ووفقا لموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان، لا توجد شكاوى ضد السلطات السورية. المسألة الآن مختلفة والحقائق قد تغيرت منذ فترة طويلة. وينبغي تقييم فعالية العمليات الإنسانية ليس بعدد القوافل أو حجم عمليات التسليم – فنحن لا نتعامل مع إجراءات لمرة واحدة، كما كان الحال في السابق – ولكن بقدرة موظفي المساعدة الإنسانية على التواجد باستمرار عند الحاجة.

ولا يمكننا النظر في مسألة تمديد الآلية العابرة للحدود بمعزل عن الوضع في إدلب. لطالما كان الجيب ملاذا آمنا للإرهابيين في سوريا. وبالإضافة إلى انتشار المقاتلين غير المهزومين من هيئة تحرير الشام وحراس الدين، يستقبل الشمال الغربي جهاديين جددا يفرون من الهول وأماكن أخرى. ويستخدم الإرهابيون الذين يغذون نزعة التطرف في إدلب السوريين العاديين كدروع بشرية، مما يؤسس لسيطرة كاملة على السكان. ولا يسمح للراغبين في مغادرة بؤرة عدم الاستقرار هذه بدخول الأراضي الحكومية، ولا يسمح بأي استثناءات حتى لأطفال المدارس بأداء امتحاناتهم.

ولا يسعنا إلا أن نخمن الأخلاق التي فرضها الحكام المؤقتون لإدلب. ومؤخرا، أظهرت ما يسمى بجامعة إدلب ألوانها الحقيقية من خلال منع الطلاب والطالبات من الانتماء إلى نفس المجموعات على الشبكات الاجتماعية وخدمات المراسلة التي يستخدمها الطلاب للتواصل في الأمور الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، شهدت إدلب زيادة في زواج الأطفال والزواج دون السن القانونية. ومع ذلك، فإن المدافعين

عن المرأة والطفل في مجلس الأمن يتجاهلون هذه الحقائق وغيرها من الوقائع الفظيعة.

وعلاوة على ذلك، نشهد محاولات مستمرة من جانب عدد من الدول لرسم صورة لهيئة تحرير الشام كقوة سياسية معتدلة تحكم الجيب بفعالية وحياد، على النقيض مما يسمى بنظام الأسد الشائن. ولم نسمع كلمة واحدة من زملائنا في مجلس الأمن. ويبدو أن الوضع الراهن يناسبهم، لأنهم لا يشعرون بالحرج إزاء الاختلاس الصارخ للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، والتي يدفع دافعو الضرائب عنها عشرات أو مئات الملايين من الدولارات. ومن الصعب أن نرى ذلك على أنه أي شيء آخر غير النفاق الإجرامي.

والإيحاء بعدم ضرورة أن نبقي على معبر باب الهوى فحسب، بل أن نفتح أيضا نقط عبور جديدة، ينمّ عن أن زملائنا الغربيين قد وصلوا إلى مستويات جديدة من الاستهتار. لن نقبل مثل هذه الأساليب. ونرى أن من واجب جميع أعضاء مجلس الأمن بذل الجهود لاستعادة وحدة أراضي سورية وتعزيز سيادتها وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والامتثال لمبادئ تقديم المساعدات الإنسانية، التي تم الالتزام بها في كل مكان في جميع العمليات الإنسانية باستثناء تلك التي تجري في سورية. والمساعدة عبر خطوط التماس ليست مجرد جزء من الحالة، كما قال زملاؤنا الأمريكيون اليوم، بل إنها الطريقة المشروعة الوحيدة لإيصال المساعدة الإنسانية في أي عملية.

وعلى مدى العام الماضي، اتخذ معارضونا اتجاها معاكسا، وهم يبذلون كل ما في وسعهم لتفاقم المشاكل التي يواجهها السوريون في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. ولا نحتاج إلا إلى التفكير في الجزاءات الانفرادية غير القانونية المفروضة في تحايل على مجلس الأمن، التي تلقي عبئا ثقيلا على كل مواطن في البلد. ويتكلمون عن المساعدات الإنسانية بينما يتظاهرون بأن مشكلة سورية التي تطغى عليها الجزاءات غير موجودة.

فعلى سبيل المثال، لم تتمكن وكالات الأمم المتحدة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من إكمال عدد من البعثات الموافق عليها والمخطط لها بسبب نقص الوقود. لماذا كان هذا هو الحال؟ كان ذلك نتيجة للجزاءات التي فرضت. واستغرق الأمر سنة لكي تسمع أصوات المنظمات غير الحكومية الدولية، وتدرج مشكلة الجزاءات في تقارير الأمين العام في نهاية المطاف. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى عدم الإحجام عن هذا الموضوع ومواصلة إطلاع مجلس الأمن على هذه المسألة.

وبشكل منفصل، أود أن أؤكد على الدراية العملية لزملائنا الأمريكيين بما يسمى بقانون قيصر، الذي بدون إلغائه ستكون أي محاولة للتخفيف من أنظمة الجزاءات غير فعالة وسيظل يعرقل التنمية المستقلة لسورية.

وقد أحطنا علما بمحاولات واشنطن التخفيف من ضغط الجزاءات. أعني رخصة وزارة الخزانة الأمريكية رقم ٢١ الصادرة في ١٧ حزيران/يونيه، والتي تنص على توسيع نطاق الإعفاءات الإنسانية الأمريكية لسورية من أجل إيصال السلع والخدمات في البلد لمكافحة الجائحة. والوقت وحده هو الذي سيثبت فعالية ذلك، لأن الإعفاءات الإنسانية غير الفعالة إلا على الورق، موجودة بالفعل. ونعتقد أنه ينبغي لزملائنا من الاتحاد الأوروبي أن يفكروا أيضا في الإعفاءات الإنسانية غير الفعالة وأن يتخذوا التدابير اللازمة.

ويواصل زملاؤنا الغربيون تجاهل مهمة إعادة بناء البنية التحتية في البلد. قال زميلي الفرنسي اليوم إن أكثر من نصف المواطنين في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي. هل سأل لماذا؟ هل هذا بسبب عدم توفر إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية أو بسبب البنية التحتية المدمرة في البلد بعد تدميرها من خلال الحرب ضد الإرهاب وبسبب الجزاءات المفروضة على دولة ذات سيادة؟

وفيما يتعلق بإعادة بناء البنية التحتية، أفهم ما يتكلم عنه، صديقي العزيز. إن إعادة بناء البنية التحتية شرط لعودة اللاجئين، وبالتالي إعادة دوران عجلة الاقتصاد. وهذا منطق بسيط، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيف العبء على المانحين. وفي الوقت نفسه، فإن رعاية المشاريع في إدلب، التي يبدد الإرهابيون الدوليون معظمها، أمر

يقف من يشارك في رعايتها على أهبه الاستعداد للقيام به. وهذا الواقع المشوه هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى وضع مشروع الوثيقة المتعلقة بالآلية العابرة للحدود التي من الواضح أن زملاءنا سيقدمونها إلينا قريبا.

ولا يمكننا تجاهل الكارثة البيئية من صنع الإنسان في شمال شرق سورية. ومكافحة عواقبها، مثلها مثل الجهود المبذولة على أرض الواقع لتقديم المساعدة الطبية للشعب، تمثل أولوية طويلة الأجل وتتطلب التمويل. وأود أيضا أن أشير إلى أننا نشعر بقلق متزايد إزاء ما يحدث شرق نهر الفرات والمحاولات الجارية الرامية إلى الهندسة الديمغرافية العنيفة. والحالة في مخيم الهول تهدد بالخروج عن نطاق السيطرة. فوفقا للمعلومات التي تلقيناها، يتم تغذية نزعة التطرف لدى السكان بنشاط. كما يتم إعداد مشهد مثير للقلق في منطقة التنف. وأذكر مرة أخرى أن المسؤولية عما يحدث هناك تقع على عاتق السلطات القائمة بالاحتلال.

وهناك حل للوضع الإنساني الخطير في سورية، وهو لا يكمن في تمديد الآلية العابرة للحدود. والحجة القائلة بأن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية يجدون من الأسهل العمل في إطارها لا تقنعنا. فنحن مقتنعون بأن احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، التي ندافع عنها دائما بالأقوال، ينبغي أن تنُفذ – ليس بالأقوال فحسب، بل بالأفعال أيضا. وفيما يتعلق بإغلاق معبر اليعربية، إذا كانت الإرادة موجودة، يمكن التغلب على كل هذه المسائل. وإلى أن يثبت زملاؤنا بأقوالهم وأفعالهم أنهم ملتزمون بتلك المهمة، فلا معنى يذكر لمناقشة تمديد العمل بالآلية العابرة للحدود. لا يزال هناك وقت قبل الموعد النهائي. وآمل ألا نضيع ذلك الوقت.

وأود أن أطرح بعض الأسئلة على مقدمي الإحاطات. وآمل أن يتمكنوا من الرد عليها في هذه الجلسة.

أولا، أود أن أطرح بعض الأسئلة على السيد راجاسينغام.

وفقا لبيانات الأمم المتحدة، يقدم كل عام نحو ٣٠٠ مليون دولار عبر الآلية العابرة للحدود. لماذا أصبح هذا المبلغ الضخم فجأة كافيا بالكاد لتوفير السلع والخدمات الحيوية للناس. ولماذا أصبح الوضع في إدلب، من حيث انعدام الأمن الغذائي،وفقا لتقرير الأمين العام، يزداد سوءا كل شهر؟ وكما نفهم، فإن كمية التسليمات من خلال برنامج الأغذية العالمي تبلغ حوالي ٨٠ في المائة. ولا يوجد قتال في إدلب منذ فترة طويلة، ونسمع من مصادر مختلفة أن ما يسمى بالإدارة المحلية التي لا يفترض أنها تتمتع باحترام بعض البلدان المانحة فحسب، بل والوكالات الإنسانية في الميدان. وليس هناك تدفقا جديدا للمشردين داخليا إلى هذا الجيب. على العكس، لا يزال الناس يحاولون عبثا المغادرة. ماذا يحدث بشأن الأمن الغذائي هناك؟

ثانيا، بصفته عاملا إنسانيا متمرسا ويحتل منصبا رفيعا، هل يمكنه أن يخبرنا بما يجب القيام به لمعالجة مسائل إيصال المساعدات عبر خطوط التماس في إدلب؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تنظم تلك العملية، وما هي المشاكل التي تواجهها؟

ثالثا، لماذا لا تستطيع بعثة الأمم المتحدة للرصد الانتقال إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة ولماذا لا تستطيع القوافل الإنسانية الوصول إلى إدلب عبر الطرق الداخلية في سورية؟رابعا، أفاد فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات بأن هيئة تحرير الشام تستخدم هذه المنطقة لغسل الأموال. وأن دخلها من معبر باب الهوى يبلغ حوال أربعة ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تحصل على مبالغ كبيرة من المال كإيرادات من الأنشطة العابرة للحدود والتجارة داخل الجيب ذاته، الخاضع تماما لسيطرتها. ومن البديهي أن هيئة تحرير الشام تشارك أيضا بنشاط في عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. وأود أن أسمع تعليقاته على ذلك أيضا.

سأطرح الآن بعض الأسئلة على السيدة إبراهيم.

كيف يمكن كفالة أن المساعدات الإنسانية تذهب إلى المستخدمين النهائيين؟ كيف يحدث ذلك على وجه التحديد؟ من هم شركاؤها على الأرض؟

ثانيا، وقعت الجماعات المسلحة في إدلب، تحت رعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ما يسمى بإعلان الالتزام بالامتثال للقانون الدولي الإنساني والمساعدات الإنسانية. ما الذي تعرفه، بوصفها مستفيدة مباشرة من ذلك الإعلان، عن تلك الوثيقة، وكيف تغيرت حالة العمل على أرض الواقع منذ التوقيع عليها؟

ثالثا، في رأيها، كيف تكون عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس أسوأ من الآليات العابرة للحدود، نظرا لأن التسليمات من دمشق ستكون أفضل خضوعا للرقابة؟ وما الذي يحول تحديدا دون دعوة منظمتها غير الحكومية، التي يتمثل هدفها الأساسي في مساعدة المعوزين، إلى القيام بعمليات تسليم عبر خطوط التماس؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر الأمين العام على ملاحظاته، ووكيل الأمين العام بالنيابة راجاسينغام على الاستعراض المفصل جدا للحالة الإنسانية في سورية. ونقدر أيضا التعليقات الثاقبة للسيدة إبراهيم.

وأعرب عن امتناني للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في الخطوط الأمامية، الذين يواصلون تقديم المعونة لملايين الناس. ويستمر عملهم في ظل ظروف خطيرة. وتدين إستونيا الهجوم على مستشفى الشفاء في بداية الشهر الذي اسفر عن مصرع ١٩ مدنيا من بينهم اثنان من العاملين بالمستشفى.

وعلى الرغم من بعض الهدوء، إلا أن الحرب لم تنته بعد في سورية. ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/583) إلى أنه وقع في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٨٦ حادثا أمنيا مختلفا. وقتل ما لا يقل عن ١٥٠ شخصا، من بينهم ٣٦ طفلا.

وقد أدت التحديات الخطيرة مثل الاشتباكات العنيفة وجائحة فيروس كورونا إلى تفاقم الحالة الإنسانية. وفي ضوء ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وأن يدعم الشعب السوري، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً. ولا يزال الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية أمراً حيوياً. ولمعالجة الاحتياجات الإنسانية الهائلة، فإن تمديد عمليات إيصال المعونة عبر الحدود وتوسيع نطاقها في تموز/يوليه هو النهج المسؤول الوحيد.

وتدعو إستونيا إلى إعادة الإذن لمعبر باب الهوى لمدة عام وإعادة فتح معبر باب السلام في إدلب واليعربية في الشمال الشرقي لنفس الفترة. ونقدم دعمنا لأيرلندا والنرويج القائمين على الصياغة لتجديد التكليف في وقت مبكر.

يجب أن تقوم الاستجابة الإنسانية المستدامة على تمكين الوصول إلى جميع أنحاء سورية. فنحن بحاجة إلى ضمان توافر لقاحات كوفيد-١٩ للجميع في سورية.

وفي الوقت نفسه، نعترف بأهمية المعونة عبر الحدود. غير أن عمليات التسليم هذه لا تزال متفرقة ومحدودة. ومع استمرار العنف في شمال غربي سورية، لم يتم التوصل إلى اتفاق موثوق به بين المنظمات الإنسانية والأطراف في الميدان لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى إدلب عبر الخطوط الأمامية. كما أن وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال الشرقي لا يزال محدوداً.

ولا أعتقد، كما سمعنا للتو، أن الجميع على خطأ، وأن الأمين العام على خطأ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على خطأ، ومنظمات المعونة على خطأ، والدول الأعضاء الأخرى على خطأ، وما إلى ذلك. إن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، هو أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في سورية والمنطقة. ولا تعيق تدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية بأي شكل من الأشكال تقديم المساعدات الإنسانية في سورية، وخاصة الإمدادات الغذائية والطبية. ولا تستهدف تلك الجزاءات سوى أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب السوري. وستظل الجزاءات سارية إلى أن يجري انتقال سياسي حقيقي بخطى ثابتة في سورية، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد راجاسينغام للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة للرد على بعض هذه الأسئلة.

السؤال الأول هو: لماذا يوجد أكبر عدد من الناس الذين يتضورون جوعاً في شمال غربي سورية مع وجود رقم قياسي من عمليات التسليم؟ أين ذهبت كل تلك المساعدات؟

لا يوجد تحويل منهجي لوجهة المساعدات في شمال غربي سورية. ونحن متأكدون من ذلك لأن العمليات عبر الحدود هي من بين أكثر العمليات الإنسانية التي تم فحصها بدقة في العالم. والسبب في استمرار معاناة الناس في شمال غربي سورية ليس سرقة المساعدات أو تحويل وجهتهان بل هو عدم وجود مساعدات كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة، لأنه ليس لديهم شريان حياة آخر.

ونتتبع عمليات إيصال المعونة عبر الحدود في كل خطوة، من وقت إرسالها إلى وقت عبورها للحدود، إلى وصولها إلى المستودعات، إلى وصولها إلى مراكز التوزيع والأشخاص المحتاجين. وترد تلك التدابير الصارمة للرصد والرقابة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٠ إلى المجلس لاستعراض العمليات عبر الخطوط وعبر الحدود (S/2020/401).

والسؤال الآخر هو: هل تذهب المعونة عبر الحدود مباشرة إلى الأشخاص الذين في أمس الحاجة إليها؟ إن حقيقة أن المعونة تقدم إلى الأماكن التي تكون فيها الاحتياجات هي الأعلى تدل على أن التقييم وتحديد الأولويات يعملان على النحو الذي ينبغي أن يعملا به. يصل شركاء الأمم المتحدة إلى ٢,٤ مليون شخص في المتوسط كل شهر من خلال العمليات عبر الحدود، ومع ذلك فإن الاحتياجات كبيرة جداً في شمال غربي سورية لدرجة أن هناك حاجة إلى المزيد من المساعدات. ولهذا السبب ندعو إلى زيادات عاجلة في التمويل وإلى الإبقاء على توافر جميع القنوات للوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

وفيما يتعلق بتأثير إغلاق معبر اليعربية، أود أن أقول بضع كلمات عن الاحتياجات في شمال شرقي سورية، التي كان معبر اليعربية يدعمها في السابق. يحتاج إلى المساعدة ما يقدر بنحو ١,٨ مليون شخص في مناطق شمال شرقي سورية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ويُعتبر أكثر من ٧٠ في المائة منهم من ذوي الحاجة الشديدة، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط الوطني. ويمكن لمعظم الوكالات الوصول بشكل منتظم، من دمشق، إلى شمال شرقي سورية لإيصال مواد غير صحية، في عمليات عبر الخطوط من معبر الطبقة إلى مستودعات في القامشلي لتوزيعها فيما بعد على المحتاجين. وتغادر الشاحنات مع المعونة كل بضعة أيام من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. أما فيما يتعلق بالبنود الصحية، فقد أكملت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٢٠ ست شحنات برية في شمال شرقي سورية بالإضافة إلى ١٣ عملية نقل جوي.

وتم تسليم بعض الإمدادات الطبية التي قدمتها منظمة الصحة العالمية إلى ١٥ مستشفى و ١٠٦ من مراكز الرعاية الصحية الأولية عبر الخطوط. غير أن ذلك يمثل، كما أشار الأمين العام، نسبة متواضعة من مجموع الاحتياجات، ولا يزال العديد من المرافق ينقصها الموظفون واللوازم والمعدات. ولكن عموماً، لا تصل مساعدات كافية بجميع أنواعها إلى الجزء الشمالي الشرقي من سورية.

وقد أبلغت المنظمات الإنسانية في الشمال الشرقي عن محدودية الأداء الوظيفي والقدرة لمرافق الرعاية الصحية، وافتقارها إلى الموظفين الطبيين ذوي التدريب الكافي، واقتراب مخزون إمداداتها الطبية من النفاد، بما في ذلك الأدوية الحيوية مثل الأنسولين وأدوية معالجة أمراض القلب والأوعية الدموية ومضادات الجراثيم.

وقد تُركت عمليات المساعدة الإنسانية في الشمال الشرقي تعاني من هذا النقص في الإمدادات بفقدان الدعم من سلسلة الإمداد التابعة للأمم المتحدة حين انتهت صلاحية التفويض الصادر عن مجلس الأمن باستخدام الأمم المتحدة لمعبر اليعربية الحدودي.

ولا يزال زملاؤنا في المنظمات غير الحكومية يذكروننا بالتحديات التي أسفر عنها فقدان إمكانية وصول الأمم المتحدة. وأبلغتنا إحدى المنظمات غير الحكومية بأنها شهدت نفاد ما يصل إلى ٤٠ في المائة

من مخزون الأدوية الحيوية في المرافق التي تدعمها المنظمات غير الحكومية في الشمال الشرقي. وأفادوا أيضاً بأنه لا يمكن تغطية حاجة ٣٠ في المائة من المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة في مخيم الهول من خلال الأدوية المتاحة، كما أبلغ عن حالات نقص مماثلة في مخيمات أخرى.

وأعتقد أنني أجبت على الأسئلة التي طرحت. ولم نكن متأكدين من السؤال الثالث الذي طرحه الممثل الروسي.

غير أن هناك سؤالاً أخيراً فيما يتعلق باستخدام هيئة تحرير الشام لتلك المنطقة لغسل الأموال وأن الدخل في باب الهوى مرتفع جداً. من الواضح أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليس في وضع يسمح له بالتحدث عن غسل الأموال، وكما قلت، فنحن نعرف إلى أين تذهب مساعداتنا. إنها تذهب إلى المدنيين المحتاجين. وتتابع الأمم المتحدة عمليات التسليم عبر الحدود في كل خطوة، كما ذكرت، من حيث ترسل إلى حيث تعبر الحدود. لذا أعتقد أن الآليات التي وضعناها والاستثمارات التي قمنا بها، فيما يتعلق بالعملية العابرة للحدود، تسمح لنا ربما بأن نكون من أكثر العمليات الإنسانية دقة في التتبع في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إبراهيم للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة إبراهيم (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتطرق إلى السؤال الأول الذي طرح.

إننا نكفل أن تكون هناك عدة طرائق نتحقق بها من العمل الذي نقوم به ونراجعه لضمان حصول المستفيدين على المعونة التي يستحقونها. ويعتمد الكثير من هذا بشكل كبير على المعلومات التي نجعلها تتقاطع من جهات ثلاث في فحص جميع عمليات العناية الواجبة والإدارة. كما أننا نقوم بالكثير من الإدارة عن بعد، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا ومراقبة الأطراف الثالثة. ولدينا قدرة دعم من شركائنا المحليين، الذين هم أفضل المراقبين ونثق فيهم تماما من حيث التسليم والإشراف على عملية التسليم.

أخيرا وليس آخرا، وباعتبارنا منظمة إنمائية دولية، فإننا نلتزم بالضمانات الإنسانية ونعززها لكفالة حصول من نعمل على خدمتهم على الخدمة التي التزمنا بتقديمها لهم. هناك عمليات تدقيق وعناية واجبة وآليات رصد قائمة، وتحكمنا المبادئ الإنسانية الأساسية التي تتبعها جميع الجهات الفاعلة في مجال المعونة. ولذلك، فإننا واثقون تماما من أنه عندما تكون هناك تساؤلات بشأن عدم القدرة على الوصول إلى المؤهلين للحصول على المعونة، وهو ما يحدث بالفعل، فإنه يتم رفع هذه التساؤلات دائما إلى مانحينا وداعمينا، ونقوم بإجراء التحقيقات المناسبة لكفالة عدم تحويل وجهة المعونة.

أنا آسفة؛ أعتقد أنني فَوَّت السؤال الثاني. ولكنني سأحاول الإجابة على السؤال الثالث المطروح. وكما فهمت، فقد كان السؤال: كيف نعرف نحن في منظمة "كير" أن العمليات عبر الحدود أفضل من تلك التي تجري عبر خطوط التماس؟ إذا فهمت السؤال بشكل صحيح، فإننا لا نعرف. فمنظمة كير ليس لها وجود عملياتي في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هناك بعض المشاكل التقنية المتعلقة بالاتصال عن طريق التداول بالفيديو بالسيدة إبراهيم.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما ننتظر، ربما سأكرر الأسئلة التي فَوَّتها السيد راجاسينغام. السؤالان الثاني والثالث كانا: ما هو المطلوب في رأيه لحل المشاكل المتعلقة بإيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى إدلب، وكيف ينبغي القيام بهذه العملية حتى يتسنى إيصالها عبر خطوط التماس؟ أين هي المشاكل؟ لماذا ليس هناك حضور لبعثة الأمم المتحدة للرصد في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة لرصد القوافل التي ستذهب إلى إدلب؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام للرد على الأسئلة التي طُرحت.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي على توضيحه تلك الأسئلة.

في هذه المرحلة، نحن مسجلون في جميع أنحاء المنطقة. بيد أن البعثة لا يمكنها أن تمضي قدما بدون موافقة جميع الأطراف المعنية. وكما هو معروف، فإن الأمن هو المسألة الرئيسية فيما يخص إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها. ونحن نعمل جاهدين لتأمين التوصل إلى مثل هذا الاتفاق منذ أكثر من عام. وقد نوقش مفهوم منقح للعمليات مع الأطراف، ونأمل أن نتوصل إلى اتفاق بشأن جميع التفاصيل التنفيذية للبعثة الأولى.

مع ذلك، وحتى إن مضت القافلة عبر خطوط التماس قدما وتسنى نشرها بانتظام، فإن الآلية في هذه المرحلة ليست كبيرة بما يكفي من حيث الحجم والنطاق لتحل محل العملية العابرة للحدود. وما نود القيام به، كما نفعل في جميع العمليات الإنسانية الأخرى، هو أن نتمكن من العمل بطريقة محايدة ونزيهة ومستقلة. وإذا أعطتنا جميع الأطراف حرية القيام بذلك، على جانب الحكومة السورية، وعلى الجانب الشمالي الغربي من سورية، أعتقد أننا سنتمكن من القيام بذلك. ولكننا نحتاج في هذه المرحلة أولا إلى بدء إطلاقها، وفي الوقت نفسه لا يمكنها في هذه المرحلة أن تحل محل العملية العابرة للحدود من حيث الحجم والنطاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة مرة أخرى للسيدة إبراهيم لمواصلة الرد على الأسئلة التي طُرحت.

السيدة إبراهيم (*تكلمت بالإنكليزية*): أرجو من المجلس قبول اعتذاري؛ فقد انقطع الاتصال. وآمل أن أتمكن من تقديم رد مناسب على السؤال الأول. وسأحاول الإجابة على السؤال الثالث، الذي، كما أفهمه، يتعلق بمقارنة عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود وتلك التي تجري عبر خطوط التماس.

لا تعمل منظمة كير من داخل سورية؛ فعملياتنا أساسا عبر الحدود من تركيا. وعليه، ليس لدي تحليل مقارن لأي الطريقتين أفضل. وكما سمعت اليوم، وانطلاقا من موقف منظمة كير، فإننا نؤكد أنه ينبغي فتح جميع نقاط الدخول في الوقت الحالي، وينبغي السماح لها بالعمل حتى نتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية واسعة النطاق في جميع أنحاء سورية.

مرة أخرى، ليس لدينا عملية مباشرة. وليس لدينا بيان عما إذا كانت إحداهما أفضل من الأخرى أم لا، ولكننا نعلم أن الاحتياجات الواسعة تتطلب أن تكون جميع المعابر الحدودية وجميع الخيارات مطروحة على الطاولة.

ومرة أخرى، أود أن أحصل على توضيح بشأن السؤال الثاني الذي طرح، لأنني لم أسمعه بالكامل. وسأكون ممتنة إذا كان ذلك ممكنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة إبراهيم على التوضيحات التي قدمتها.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): ربما سأسحب السؤال الثاني، ولكنني سأقدم توضيحا صغيرا للسؤال الأول. لقد كان السؤال أيضا كيف تنتقل مساعدة منظمة كير من الناحية الفنية إلى إدلب ومن هم شركاؤها على الأرض هناك في إدلب حيث تقدم مساعداتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة إبراهيم للرد على السؤال المطروح.

السيدة إبراهيم (*تكلمت بالإنكليزية*): على غرار العديد من المنظمات الدولية الأخرى العاملة في الجزء الشمالي الغربي من البلد، لدينا مجموعة متنوعة من الشراكات. ولا أريد أن أذكرهم جميعا الآن. من البديهي أننا نركز على الشركاء الذين يمكنهم تقديم العديد من الخدمات عبر العديد من القطاعات وعبر مناطق جغرافية متعددة. لقد

ازدادت قدراتهم. إنهم يعملون من خلال تقبل المجتمع لهم وامتلاكهم للبنية التحتية والموظفين والقدرة على تلقي المساعدات التي نقدمها لهم من خلال تمويل المساعدات والإمدادات الإنسانية، التي يشترونها إما من داخل سورية أو نكون قد نقلناها عبر الحدود من تركيا. وعلى هذا النحو، فإن العديد من تلك المنظمات لديها القدرة والبنية التحتية اللازمة للتعامل مع القدر الكبير من التمويل الذي نقدمه. لذلك نعتمد عليهم في إيصال المساعدات وعمليات الرصد والإبلاغ وحشد القبول المجتمعي حول كل ما نقوم به لدعم النازحين السوريين داخل سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة إبراهيم على هذه التوضيحات.

وقبل أن نمضي قدما، ورغم أننا سمعنا أن ما سأقوله هو مجرد توصية – وهذا صحيح – أود أن أذكر المتكلمين بالفقرة ٢٢ من المذكرة S/2017/507 الصادرة عن رئيس مجلس الأمن، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية)**:** سيدي الرئيس، إن الاستماع إلى بيانات بعض الدول اليوم، تظهر بأنها ما تزال تمعن في استغلال هذا المجلس منصةً لتسييس العمل الإنساني في بلدي، وممارسة النفاق السياسي، والترويج لنهج مضلل، يحرف المناقشات عن موضوعها الأساسي، وبما يخدم هدفها في إطالة أمد الأزمة الإنسانية في سورية.

فاليوم، نشهد مجددا، إصرارا من تلك الدول الغربية على الزعم بأن تمديد وتعزيز ما يسمى بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود، هو الكفيل بتحسين الوضع الإنساني في سورية. إن هذه نظرة قاصرة تعبر عن انتقائية بالغة، وتمييز بحق السوريين، وتعتيم على الحقائق والأسباب الجوهرية لتراجع الوضع الإنساني في سورية، وفي مقدمتها جرائم الاحتلال والعدوان والإرهاب، بما فيه الإرهاب الاقتصادي، المتمثل بالتدابير القسرية الأحادية.

في هذا السياق، يجدد وفدي التأكيد على موقفه المبدئي الرافض لهذه الآلية المسيّسة، التي كانت تدبيراً استثنائياً مؤقتاً، وأن الأسباب والظروف التي دفعت إلى تبنيها لم تعد قائمة اليوم، ويشدد على أن التطبيق العملي لهذه الآلية قد أكّد كل ما حذرت منه سورية بشأن المخالفات الجسيمة التي تطغى على عمل تلك الآلية، سواء لجهة انتهاكها للسيادة السورية، وخدمتها لمصالح الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له وفي مقدمتها "هيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة"، التي تسيطر على إدلب ومحيطها. علاوةً على العيوب الجوهرية المرتبطة بعدم التنسيق مع الحكومة السورية، وغياب شفافية إجراءات وآليات الرقابة والتوزيع، أو الوجهة النهائية للمساعدات التي يصب معظمها في أيدي التنظيمات الإرهابية المسيطرة على معبر باب الهوى، والتي توظفها – كما سبق وأوضحنا مراراً وتكراراً– لتمويل أنشطتها الإجرامية، وكسب الولاءات، وتجنيد إرهابيين جدد. والسؤال هنا لكل من يدافع عن استمرار عمل هذه الآلية، كيف تبررون السماح باستخدام معبر يسيطر عليه تنظيم إرهابي مصنف من قبلكم، وهو "هيئة تحرير الشام" لإدخال المساعدات عبر الحدود؟

إن ما يدّعيه ممثلو الدول الغربية من حرصٍ إنساني على الشعب السوري يتناقض وإجراءات بلدانهم بفرض تدابير قسرية انفرادية مدمرة على الشعب السوري تتسبب بمعاناة إنسانية جرّاء النقص الشديد في المواد الغذائية، والأدوية والمعدات الطبية، والمياه والخدمات الأساسية، علاوة على تأثيرها أيضاً على عمليات إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية.

إن حرصهم المزعوم يتعارض مع سياساتهم الرامية إلى تغطية جرائم التنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية التي ترعاها، ومع صمتهم على ممارسات قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة في شمال شرق بلدي ومنطقة التنف، وما تقوم به من سلبٍ ونهبٍ لمقدرات الشعب السوري وثرواته النفطية ومحاصيله الزراعية وممتلكاته الثقافية.

إن ما يبعث على الاستهجان الشديد هو إشادة تقرير الأمانة العامة بالجانب التركي، في حين أن ممارسات النظام التركي كانت

ولا تزال واحدا من أهم وأخطر مسببات الأزمة في سورية، وفي الوقت الذي تحتل فيه القوات التركية أراضي سورية في شمال وشمال غرب البلاد، وترتكب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري، ومنها استخدام المياه كسلاحِ حربٍ ضد المدنيين. فالنظام التركي يواصل حرمان أكثر من مليون مواطن في محافظة الحسكة وجوارها من مياه الشرب عبر قطع المياه للمرة الـ ٢٤ من محطة علوك. علاوة على قيام النظام التركي بانتهاك الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين والمعاهدات الدولية ذات الصلة من خلال خفضه لمعدل جريان مياه نهر الفرات، مما أدى إلى إلحاق ضرر بالغ بالمخزون المائي في سورية وبإمدادات المياه الصالحة للشرب، ومياه الري للزراعة، واستتبعه أيضاً توقف إمدادات المناطق الشمالية والشرقية بالطاقة الكهربائية جراء توقف مجموعات التوليد الكهرومائية العاملة في سدي تشرين والطبقة.

ولم تتوقف جرائم الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية العميلة له عند ذلك فحسب، بل إنها قامت بمنع أكثر من ٢٦٠٠ طالب وطالبة من أبناء محافظة إدلب من الخروج إلى محافظة حماة لتقديم امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة، ومصادرة حقائبهم وبطاقات هوياتهم وممتلكاتهم الشخصية، والاعتداء على سائقي الحافلات الذين اجتمعوا لنقلهم. ولم تُفلح جهودنا مع الأمانة العامة في ثني النظام التركي عن موقفه الذي يهدد مستقبل الأطفال في سورية عبر حرمانهم من متابعة تحصيلهم العلمي.

إن حكومة بلدي تطالب مجلس الأمن بالتدخل الفوري والحازم لوقف جرائم النظام التركي التي تفاقم المعاناة الإنسانية لملايين السوريين، وضمان تحييد محطة علوك للمياه، وتشغيلها من العاملين في مؤسسة مياه الشرب في الحسكة، وإزالة التعديات والمخالفات على خطوط الكهرباء المغذية لها، وضمان تدفق مياه نهري دجلة والفرات.

إن زعم معدي تقرير الأمانة العامة بأن تمديد إدخال المساعدات عبر الحدود سيسهم في توفير اللقاحات ضد فيروس كوفيد-١٩ غير صحيح، إذ أن واضعي التقرير يعترفون بأن اللقاحات التي تم توفيرها للسوريين في مناطق تواجد الحكومة لم تغطِ حتى الآن سوى نصف بالمائة. وفي نفس الوقت نستغرب تغاضيهم عن الإشارة لقيام الميليشيات الانفصالية في شمال شرق سورية العميلة لقوات الولايات المتحدة مؤخراً بإعاقة حملة التطعيم ضد جائحة كوفيد-١٩ التي تقوم بها الفرق التابعة لوزارة الصحة في محافظة دير الزور، ومنع فرق التطعيم الجوالة من دخول المخيمات في محافظة الحسكة، والترويج لإشاعات كاذبة حول سلامة اللقاحات، مما أدى إلى انخفاض الإقبال على حملة التطعيم، وبالتالي إعاقة القدرة على تحقيق الهدف المنشود منها.

إن تحسين الوضع الإنساني في سورية لن يحصل من خلال إعلانات فارغة أو توجيه رسائل استعراضية، بل يتطلب: أولا، دعم جهود الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب، والقضاء على التهديد الذي يمثله تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيان، والكيانات المرتبطة بهما. ثانيا، إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي لقوات الولايات المتحدة وتركيا على أراضي الجمهورية العربية السورية، ووقف ممارساتها العدوانية، ونهبها للموارد والثروات الوطنية. ثالثا، الرفع الفوري للإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على الشعب السوري. رابعا، إنهاء تسييس العمل الإنساني، ووقف ربطه بشروط ولاءات وإملاءات تتعارض مع مبادئه. خامسا، دعم جهود مؤسسات الدولة السورية للتخفيف من المعاناة الإنسانية وتوفير الدعم والخدمات للسوريين، بما في ذلك من خلال دعم أهداف التنمية، وإعادة تأهيل البنى المتضررة لتيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للنازحين واللاجئين.

إن الجزء الأكبر الرئيسي والمؤثر من عمل الأمم المتحدة الإنساني والإغاثي في سورية كان ولا يزال يتم من داخل الأراضي السورية، وذلك بالتنسيق والتعاون بين الحكومة السورية والشركاء الإنسانيين. إن هذه الآلية هي الأمثل والأكثر اتساقاً مع القانون الدولي، وأبسط ما يعنيه احترام مبدأ سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها الذي تؤكد عليه جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالوضع في سورية.

ومن يثير الشكوك حول هذه الآلية فإنما يندرج في إطار مساعيه للترويج لإدخال المساعدات عبر الحدود.

ختاماً، يجدد بلدي التزامه ببذل قصارى جهده للارتقاء بالوضع الإنساني للشعب السوري والتخفيف من معاناته التي خلّفتها السياسات الخاطئة والممارسات العدوانية لبعض الدول، ويؤكد مواصلته تقديم كل التسهيلات اللازمة لعمل الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في العمل الإنساني لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين الحقيقيين وفي التوقيت المناسب، ودون الإخلال بمعيار أساسي وهو حرص الحكومة السورية على أمن وسلامة القوافل والعاملين في المجال الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ أكثر من ١٠ سنوات يعاني الشعب السوري من النزاع معاناة جسيمة، وفي السنوات الأخيرة ازداد تدهور الاقتصاد، ويرجع ذلك في معظمه إلى الجزاءات الأحادية الجانب، التي تؤثر سلبا أيضا على إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. إن إيران، بوصفها بلدا يتعرض لجزاءات انفرادية ظالمة منذ عقود، تدين استخدام الغذاء والدواء كسلاح من خلال الجزاءات لأنها غير مسؤولة وغير أخلاقية وغير قانونية، وفي سياق سورية، لا تؤدي إلا إلى إطالة معاناة الناس، وتأخير عودة اللاجئين والمشردين، وعرقلة جهود إعادة الإعمار. ولذلك، يجب أن تكون الإزالة الكاملة للجزاءات الانفرادية عنصرا جوهريا في أي مناقشة بشأن الجوانب الإنسانية للنزاع السوري.

وعلى الرغم من أن إيصال المساعدة الإنسانية إلى سورية أمر أساسي في ظل الظروف الراهنة، فإنه يجب أن يستند إلى مبدأ الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وهو المبدأ الذي أعاد المجلس تأكيده في جميع قراراته. كما إننا نذكر بالمبادئ التوجيهية الأخرى للمساعدة الإنسانية التي أكدتها قرارات عديدة للجمعية العامة، والتي ينبغي بموجبها تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر وتقديمها، من حيث المبدأ، على أساس نداء من البلد المتضرر. وبالمثل، ووفقا لتلك المبادئ، فإن للدولة المتضررة الدور الرئيسي في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها.

إننا نتشاطر الرأي، مع مراعاة هذه المبادئ التوجيهية، بأن آلية إيصال المعونة عبر الحدود كانت تدبيرا مؤقتا استثنائيا فرضته ظروف معينة لم تعد موجودة، وبالتالي، يجب الآن تقديم المعونة إلى المحتاجين بالتعاون والتنسيق مع الحكومة السورية ومن داخل الأراضي السورية، وهو ما سيضمن، في جملة أمور، عدم تسليم المساعدات إلى الجماعات الإرهابية. ويثبت التعاون الكامل من جانب الحكومة السورية مع الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإنسانية الناشطة في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس في سورية أن هذا النهج موثوق به ويتماشى مع القانون الدولي.

وندعو مرة أخرى إلى عدم تسييس الملف الإنساني السوري في مجلس الأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يركز على التدابير الإنسانية في سورية التي يمكن أن تخفف بالفعل وبسرعة من معاناة المحتاجين وتوفر الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين في أقرب وقت ممكن وتسهم في استقرار البلد على المدى الطويل.

وإذ نكرر التزامنا بالحل السلمي للأزمة السورية واستعادة وحدة سورية وسلامتها الإقليمية، ندعو إلى إنهاء احتلال أجزاء من أراضيها وسحب جميع القوات الأجنبية غير المدعوة من البلد ووقف دعم أي اتجاه انفصالي أو مبادرات غير مشروعة للحكم الذاتي ومنع انتهاك السيادة السورية، خاصة من خلال أعمال العدوان التي يقوم بها النظام الإسرائيلي والتي تدينها إيران بشدة. وسنواصل جهودنا الرامية إلى مساعدة الشعب السوري وحكومته على التغلب على التحديات الهائلة التي يواجهانها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته. كما أشكر وكيل الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام، والسيدة شيرين إبراهيم ممثلة منظمة "كير" على إحاطتيهما. ويجب أن ننتبه إلى تحذيراتهما من أن عدم توسيع نطاق آلية الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود في سورية سيكون أكثر ضررا.

وكذلك أعرب عن إدراكي للقلق الذي يساور غالبية أعضاء المجلس الذين سلموا بالحاجة الماسة إلى مواصلة عمليات المساعدة في شريان الحياة لتخفيف الحالة الإنسانية المتردية في سورية. ويجب علينا ألا ننسى الظروف التي دفعت مجلس الأمن إلى الإذن بعمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود في عام ٢٠١٤. فقد كان نظام الأسد يقتل شعبه بلا رحمة ويستهدف عمدا البنية التحتية الإنسانية الحيوية. وفر السوريون من وطنهم بمعدل ٠٠٠ ٨ إلى ٠٠٠ ١٤ شخص في اليوم. واستجابة لذلك، أنشأ مجلس الأمن آلية عابرة للحدود لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام إلى النازحين داخليا داخل سورية (القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)). وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور الريادة في تقديم المساعدات إلى أكثر السوريين ضعفا من خلال الطرق المباشرة وبالسرعة القصوى.

وقد ارتكب الأسد وقواته سلسلة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفي السنوات اللاحقة، أصبح هؤلاء المجرمون أكثر حضورا ووقاحة. وقد أصبحت الحرب المدمرة التي شنها الأسد ضد شعبه وحشية بشكل متزايد. ولا يزال ملايين الأشخاص الضعفاء في شمال غرب سورية اليوم يواجهون عقابا جماعيا. وهم يكافحون من أجل البقاء في منطقة حرب نشطة. وأملهم الوحيد في البقاء هو المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة.

فالبلد بأسره في حالة خراب، مع نزوح نصف سكانه. ويواصل نظام الأسد، ومنظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابية وفروعها السورية، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، انتهاكاتهم المنهجية ضد المدنيين. وفي مارس/آذار، هاجم نظام الأسد مستشفى الأتارب. وفي الأسبوع الماضي فقط استهدف إرهابيو حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب مستشفى الشفاء في عفرين. ولوضع ذلك في سياقه، كان مستشفيا الأتارب والشفاء من بين أكبر مرافق الرعاية الصحية في المنطقة، وتم تقاسم إحداثياتهما مع الأطراف المعنية في إطار آلية الأمم المتحدة لفض النزاعات. إننا ندين هذه الهجمات بشدة ونذكر أعضاء مجلس الأمن بأن المجلس مكلف بواجب التحقيق في هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومحاسبة الجناة.

وفيما يتعلق بالآثار الإنسانية لانخفاض منسوب المياه في نهر الفرات، أود أن أكون واضحا: إننا نولي أهمية كبيرة للاحتياجات في الميدان ونواصل التصدي لقطع المياه والكهرباء من قبل النظام في الباب ومن قبل تنظيم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابي في علوك. وقد نشهد، شأننا شأن بلدان أخرى في المنطقة، الآثار السلبية لتغير المناخ على مواردنا المائية. ويشهد سد كيبان، وهو سد على منبع نهر الفرات والذي يمر عبر حدودنا، اعتبارا من مايو ٢٠٢١، ثاني أدنى مستوى لبحيرة السد منذ الانتهاء من ملئها. ولكن على الرغم من هذا الواقع الهيدرولوجي والمناخي المقلق، كان متوسط كمية المياه التي مررناها من نهر الفرات في النصف الأول من العام أكثر من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، وهو التزام تعاقدي. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تدعم بلدان المصب التي تواجه تحديات مائية بتحسين إدارة المياه والممارسات الزراعية.

إن وقف الآلية العابرة للحدود يسمح ببساطة للنظام السوري والتنظيمات الإرهابية بزيادة حملة القتل إلى نطاق أوسع. والوقف الفوري لإيصال المساعدة الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة والإمدادات الطبية الحيوية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة سيهدد حياة ٤ ملايين شخص يعتمدون علينا لبقائهم على قيد الحياة. وعلاوة على ذلك، وبدون الآلية العابرة للحدود، لن يتلقى السوريون تطعيماتهم ضد مرض فيروس كورونا. وبدون هذه الآلية، لن تكون لوكالات الأمم المتحدة بعد الآن ولاية لمساعدة المنظمات غير الحكومية ميدانيا وماليا.

وقولوا لي، سيدي الرئيس، هل أنتم مستعدون للسماح للأمم المتحدة، بوصفها أكبر جهة فاعلة في الاستجابة الإنسانية في سورية، بأن تختفي وأنتم في قيادتها. فلا يوجد بلد أو كيان لديه القدرة على محاكاة هذا النظام المتطور لرصد إيصال المعونة. ويجب على الذين يختلقون باستمرار أكاذيب تحويل المعونة ويناصرون قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ أن يفهموا هذه النقطة. وستصبح العمليات الإنسانية

أقل شفافية وأقل مساءلة وأقل فعالية، في غياب الآلية. ولذلك فإنها ستكون متناقضة مع ذلك القرار نفسه. ويرجى أيضا أن تضعوا في الاعتبار أن غياب الآلية العابرة للحدود سيقوض آفاق التوصل إلى حل سياسي، لأنه لن يكون من الممكن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا.

ومرة أخرى، سمعنا اليوم من الذين يروجون لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس فقط. وأود أن أذكركم، سيدي الرئيس، بأن أحد الأسباب التي دفعت المجلس إلى اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) هو العرقلة المستمرة التي يقوم بها النظام السوري لإيصال الإمدادات الإنسانية الحيوية في أجزاء كثيرة من البلد. وقد أوردت تقارير للأمم المتحدة وعدة منظمات غير حكومية تفاصيل عن الظروف والحيز الإنساني المقيد للغاية عقب إغلاق معبر اليعربية في الشمال الشرقي، وهي منطقة يفترض الوصول إليها عبر خطوط التماس.

وأود أن أضع الأمور في نصابها مرة أخرى: إن المساعدة عبر خطوط التماس لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحل محل العمليات العابرة للحدود، حتى وإن كنا مستعدين للمساعدة في ضمان تنفيذها. وهذه طريقة تكميلية – لا أكثر. ولا بديل عن الطريقة العابرة للحدود، ولا سيما في الشمال الغربي.

ويجب على المجلس أن يصغي إلى مشورة الأمين العام والنداء المشترك الذي وجهه رؤساء وكالات الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي. وأحيل الأعضاء أيضاً إلى الرسالة المشتركة التي وجهتها أمس مجموعة من البلدان عبر الإقليمية إلى رئيس مجلس الأمن. إن العالم يراقب. وأحث أعضاء المجلس على القيام بما هو صواب والحفاظ على هذه الآلية التي لا غنى عنها لمدة ١٢ شهراً أخرى على الأقل، مع نقاط عبور إضافية.

وفيما يتعلق ببيان الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري، فسأكرر مرة أخرى أنني لا أعتبره نظيري الشرعي. إن حضوره هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. ولذلك فإنني لن أعطي أهمية لاتهاماته الواهمة بالرد عليها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.